



■ عبد المومن شباري
مفقد النهج الديمقراطي

■ العدد : 543 ■ من 14 الى 21 فبراير 2024 ■ الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر: الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

محمد هاشم:



ضيف
العدد

اليد العاملة الزراعية:

الاستغلال الرأسمالي المتوحش وضرورة تقوية المقاومة



شكلت البادية المغربية ومازالت مجالاً أساسياً في بنية الاقتصاد المغربي، فالنشاط الفلاحي يشغل ما يقارب 40% من الساكنة النشيطة وتساهم بشكل مباشر، ودون اعتبار المساهمة غير المباشرة، بـ 15% في الناتج الداخلي الإجمالي، لكن اليد العاملة وخاصة الزراعية تعاني وضعية معيشية قاسية، إذ أن نسبة كبيرة منها لا تستطيع ضمان مستوى لائق من العيش الكريم، وتعد في عداد الفقراء والمعوزين.

النضال النقابي في صفوف الطبقة العاملة الفلاحية معركة مستمرة، لم تصل في نظري إلى مستوى تحديات الصراع ضد الاستغلال والاستبداد، لكن النقابة تشق طريقها بإصرار لتحقيق هذا المستوى

15

الجبهة الاجتماعية

المغربية تدعو لتخليد الذكرى 13 لانطلاق حركة 20 فبراير

03

شظايا من الذاكرة:

عن تجربة اعتقال في سنوات الجمر والرصاص

13

09 08 07

كلمة العدد:

حول الدور الأساسي للبادية في مستقبل تحرر شعبنا

للجماهير بالبادية لا زالت تاوية تحت الرماد. إن الجغرافية حاضرة في مختلف الحركات التي عرفتها جماهير البوادي أو الحواضر الرئيسية بالجهات الكبرى للمغرب المهمش والهامشي. لن تكتمل المسيرة النضالية لشعبنا ما لم تأخذ بالحسبان الدور الأساسي الذي على جماهير شعبنا بالبوادي وفي طلبيتها الطبقة العاملة الزراعية وجماهير الفلاحين والفقراء وكادحي البادية أن تلعبه. إن التغيير الجذري ببلادنا يستوجب ربط النضال السياسي والنقابي والحقوقى والثقافي في المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مع النضال العمالي الفلاحي بالبوادي وفي جميع المناطق المهمشة. بدون الوحدة الجدلية بين المدينة والبادية لن نتحقق أية خطوة نحو الغد المشرق لبلادنا ولن نستطيع شعبنا ضمان مستقبله الواعد.

المعدين والفقراء والصغار. لقد لعبت البادية على مر العقود من تاريخ المغرب الحديث أدواراً طلائعية في مواجهة الاستعمار إبان مرحلة ما سمي بالحماية، لأن المخزن طلب آنذاك الحماية من الدولة الاستعمارية الفرنسية، فكانت ساكنة البوادي هي المستهدفة بالبطش الاستعماري، واستمرت هذه العلاقة المتوترة مع الدولة المركزية في عهد الاستقلال الشكلي، غدتها السياسات المتبعة في الاستغلال المفرط للبادية والاستحواذ على أجود الأراضي وفتح الباب أمام الرأسمالية المفترسة لتنقض على البادية وسكنتها. هكذا أصبحت البوادي مركزاً للتغلغل الرأسمالي الطفيلي المغربي أو الإمبريالي، وها هو يدعم بالرأسمال الصهيوني والخليجي، خاصة الصراع الطبقي بالبادية كونه ممزوج بإرث التاريخ الثقيل وبتراكمات في الوعي والوجدان

رافدا اجتماعياً أساسياً بالنظر للدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في التشكيلية الاجتماعية ببلادنا. فإذا كانت الطبقة العاملة الزراعية تشكل أكثر من مليون نسمة، فإن الفئات الفلاحية المشار إليها سابقاً بالإضافة إلى بقية كادحي البوادي تتعدى أكثر من 10 ملايين نسمة. إذا أضفنا إلى هذه الفئات الاجتماعية الناشطة والمنتجة بالبوادي تلك الأنشطة المتعلقة بالمتاجم وشركات إنتاج الإسمنت ومقالع الحجارة والرمال وكذلك وحدات الصناعات الغذائية والوحدات السياسية بالجبال والبوادي... فإننا ندرك أهمية ساكنة البوادي من زاوية النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وما يتعلق بكل أصناف الاستغلال الرأسمالي الذي يتعرض له اليد العاملة، والنهب الموجه لبقية الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفلاحين

الأراضي وتشريد ملايين الفلاحين وتهجيرهم إلى الخارج أو إلى هوامش المدن كحيش احتياطي يضغط على الطبقة العاملة ويوفر اليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها الصناعات التحويلية والنسيج والجلد. تغير البنية الديمغرافية بالمغرب وأصبحت ساكنة البوادي لا تتجاوز 40% من الساكنة في الوقت الذي كانت تتجاوز 60% في ستينيات القرن الماضي. لكن رغم هذا التقلص العددي للساكنة البدوية فإن البنية الطبقة تعززت بشكل لافت، إذ نشأت طبقة عمالية زراعية كبيرة جدا ومتمركزة في خمسة مناطق تشكل العمود الفقري للإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير بالأساس وهي: منطقة سوس ماسة، ومنطقة الغرب، والعرائش، وبنى مال، وبركان. كما تشكل فئات الفلاحين المعدمين والفقراء والمتوسطين

سيكون من الخطأ النظري والسياسي الفادح الاعتقاد بأن تناقص ساكنة البوادي دليل مادي على تناقص وهامشية البادية في مستقبل نضال شعبنا التحرري. كانت البادية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مصدر إنتاج الحبوب والزيوت والخضراوات واللحوم بما يضمن الكفاية والأمن الغذائي، بل كان المغرب مصدراً للحبوب والأصواف ومنتجات فلاحية أخرى. لكن مع التغلغل الاستعماري تحدد الموقع المحض للمغرب في قسمة العمل الدولية. لقد أصبح مصدراً للثروات والأمن الخام المنجمية وتوجهت الفلاحة إلى الزراعات الرأسمالية التصديرية وهو المنحى الذي كرسته دولة الاستقلال الشكلي نهائياً. فقد المغرب سيادته الغذائية وأصبح يستورد حاجياته الأساسية من الحبوب والزيوت والسكر. وتم الاستحواذ على أجود

حزب النهج الديمقراطي العمالي يؤكد:

* استمراره في النضال إلى جانب كل التنظيمات المناضلة من أجل انتزاع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أجل التصدي لاعتداءات النظام القائم على مكتسبات شعبنا.

* يحيي الجبهات المسلحة الداعمة للمقاومة الفلسطينية في كل من اليمن، العراق، سوريا ولبنان ردا على الدعم الامبريالي الأمريكي والأنظمة الرجعية العربية والإسلامية المتواطئة مع الكيان الصهيوني

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم 9 فبراير 2024 في دورته العادية. وقد ناقش مستجدات الوضع العام والقضايا التي تهم بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة في ظل الأوضاع التي تتسم عناوينها بما يلي:



والتصدي للانتهاكات والاعتقال السياسي المتواصل في بلادنا.

9 - يتقدم بأعلى التحايا والمساندة المطلقة للمقاومة الموحدة وكامل فئات الشعب الفلسطيني البطل، كما يدين صمت المنتظم الدولي في وجه جرائم الإبادة الجماعية والتصفيوة التي يقترفها الصهاينة باستمرار. هذا مع التأكيد على موقف حزينا الثابت من أجل وضع حد للتطبيع مع الكيان الصهيوني وتجريمه.

10 - يحيي الجبهات المسلحة الداعمة للمقاومة الفلسطينية في كل من اليمن، العراق، سوريا ولبنان ردا على الدعم الامبريالي الأمريكي والأنظمة الرجعية العربية والإسلامية المتواطئة مع الكيان الصهيوني.

11 - يحيي دولة جنوب أفريقيا بمناسبة رفعها دعوى على الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية وهو اعتراف بعدالة القضية وهزيمة للكيان الصهيوني وحلفائه وعلى رأسهم دولة أمريكا دعوة الشعوب.

12 - يهيب بكل التنظيمات المناضلة للمزيد من المبادرات الوندودية وخاصة من خلال الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع واستنهاض الفعل النضالي للجبهة الاجتماعية المغربية لتحقيق كل المطالب الاجتماعية المشروعة لجماهير الشعب المغربي.

في حقهم التلاعب أو تأخير استفادة المعنيين من كافة حقوقهم.

5 - دعمه لنضالات حركة المعطلين وفي مقدمتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين التي تستعد لتنظيم مؤتمرها الوطني 16. كما يدين كل المضايقات والمحاكمات التي يتعرض لها المعطلون ومنها محاكمة معطلي منطقة إيمشيل ونطالب بإسقاط كل المتابعات.

6 - ادانته لاستمرار توقيف مناضلات ومناضلي الحراك التعليمي ومطالبتة بالتراجع فورا على هذا القرار المخزني المشؤوم الذي يستهدف ضرب حق التظاهر والانتماء النقابي المشروع.

7 - يحيي كل النضالات الشعبية والجبهوية كما يحيي النضال النقابي لمجموعة من القطاعات أهمها الخطوات النضالية الوندودية لشغيلة الجماعات الترابية من خلال تنسيقها الرباعي.

8 - يتابع باهتمام بالغ الاستعداد لتنظيم المؤتمر الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ويتمنى له كامل النجاح بما يحقق مطالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعدم إفلات الجناة من العقاب في الجرائم السياسية ويفتح للمنتدى آفاق نضالية جديدة ضمن الحركة الحقوقية والديمقراطية من أجل الاجلاء الكامل للحقيقة

البربرية في العالم وخاصة مع استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني الفاشي ضد الشعب الفلسطيني عامة وفي قطاع غزة على الخصوص.

بناء على ما تقدم، يعلن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ما يلي:

1 - استمراره في النضال إلى جانب كل التنظيمات المناضلة من أجل انتزاع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أجل التصدي لاعتداءات النظام القائم على مكتسبات شعبنا.

2 - دعم وانخراط مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي في كل النضالات وفي مقدمتها معارك الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتضامنه مع عمال وعاملات شركة "كوباك" وشركة "سيكوميك" من أجل حقوقهم المشروعة كاملة.

3 - إدانته للسياسات الطبقيّة الرامية إلى المزيد من انسحاب الدولة من مسؤولياتها وخصوصية القطاعات الحيوية للجماهير الشعبية وخاصة مع اعتماد ما يسمى بالشركات الجهوية التي سيوكل إليها تدبير استهلاك الماء والكهرباء بما يعني الرفع من تسعيرة هذه المواد الحيوية...

4 - تأكيد تضامنه مع نضالات الأسر ضحايا الزلزال ومطالبتة بالاستجابة الفورية لكل مطالبهم المشروعة ومحاكمة كل من ثبت

- تعمق أزمة النظام السياسي في بلادنا وانغلاقه بما يخدم توسيع دائرة المافيا المخزنية بتركية من الأحزاب التي تدور في فلكه.

- عجز النظام على وضع السياسات العمومية المناسبة لمواجهة مخلفات الجفاف الذي أصبح هيكليا والرمي بالفلاحين، خاصة الفقراء منهم إلى مواجهة مصيرهم الكارثي.

- معاناة الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين من أجل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحد الأدنى من شروط العيش الكريم، بينما تعمل حكومة المخزن على المزيد من إلهاء شعبنا بما يسمى «الدعم الاجتماعي» في الوقت الذي قامت فيه بتهميش دور صندوق المقاصة واعتماد قانون مالية للتكشف والتفكير...

- تشريد الأسر ضحايا زلزال 8 ستمبر 2023 وتركهم تحت رحمة الأجواء العاصفية القاسية من دون سكن لائق وتوفير المواد الغذائية والحاجيات اللازمة كما تم التصريح به في الوجود الكاذبة.

- استمرار الضغط على المعيش اليومي لمجموع الفئات الشعبية بالمزيد من المخططات الطبقيّة الرامية إلى التراجع عن المكتسبات التاريخية في مجالات الخدمات الاجتماعية والاستقرار في العمل وضرب الحريات وتقديم المعارضين للمحاكمات الصورية...

- احتداد النزاعات المسلحة والحروب

المسيرة الوطنية الشعبية ليوم الأحد 11 فبراير 2024 :

الشعب المغربي بصوت واحد: أوقفوا الإبادة الجماعية في غزة، أوقفوا تطبيع الدولة المغربية مع الكيان الصهيوني، كل الدعم للمقاومة الفلسطينية

التعبئة العالية لجماهير الشعب المغربي الوفي للقضية الفلسطينية، ولكل قضايا الشعوب العادلة في العالم، وتحية كل الهيئات المغربية المدعومة للمقاومة الفلسطينية، في إنجاح المسيرة الوطنية الشعبية الكبرى بالرباط، تدعو المواطنين والمواطنات إلى الاستمرار في التعبئة واليقظة من أجل المزيد من الدعم للمقاومة، والضغط المتواصل من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني، وفتح المعابر للوصول المساعدات لقطاع غزة، والوقف الفوري لعملية التطبيع المشؤومة، والدعم المتواصل لكفاح الشعب الفلسطيني، من أجل مطالبه العادلة والمشروعة في الاستقلال وعودة اللاجئين، وإطلاق سراح الأسرى والأسيرات، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس. **السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع الرباط في 11 فبراير 2024**

الجماهير المحتجة عن استنكارها لمواقف الأنظمة المغاربية والعربية والإسلامية المتخاذلة، خاصة المطبوعة منها مع كيان الاحتلال المجرم، وعلى رأسها المغرب المستمر في اتفاقياته الخيانية مع الكيان المحتل، ومصر التي لها السلطة على معبر رفح، المنفذ الوحيد لقطاع غزة للتزود بكل ضروريات الحياة، بعدما منع كيان الإجرام الصهيوني الدواء والغذاء والماء والوقود. وطالبت من المنتظم الدولي تحمل مسؤولياته في حماية الشعب الفلسطيني وفرض القرارات الاستعجالية لمحكمة العدل الدولية، وحيث بالمناسبة حكومة وشعب جمهورية جنوب إفريقيا على خطوتها لمحكمة الكيان المحتل أمام محكمة العدل الدولية على جرائم الإبادة الجماعية في غزة، وكل شعوب العالم المنتفضة ضد أنظمتها الداعمة للكيان الصهيوني. إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وهي تسجل بفخر واعتزاز

استمرارا في البرنامج النضالي الداعم للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، دعت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إلى تنظيم مسيرة وطنية شعبية بالرباط يوم الأحد 11 فبراير 2024. ولقد لبث جماهير الشعب المغربي بمختلف فئاتها وأعمارها نداء الواجب والضمير، وخرجت في حشود ومواكب ضخمة بعشرات الآلاف في شوارع الرباط، وفي مستوى عال من المسؤولية والانتظام، لتؤكد مرة أخرى الموقف المبدئي والأصيل للشعب المغربي وتضامنه اللامشروط مع كفاح الشعب الفلسطيني ودعمه لمقاومته الباسلة.

ولقد صدحت أصوات الجماهير بالشعارات الداعمة للمقاومة الفلسطينية، والمدينة لجريمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون في قطاع غزة، والجرائم الوحشية للجيش النازي الصهيوني المدعوم من القوى الإمبريالية الاستعمارية في حق الشعب الفلسطيني الأزل. كما وعبرت

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي كل الادانة للحكم الصادر في حق العاملة المناضلة أمينة الصرايدي

تلقي القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي بكثير من الغضب والاستغراب الحكم الصادر يوم 12 فبراير 2024 بالمحكمة الابتدائية بمكناس خلال جلسة النطق بالحكم في قضية العاملة بشركة سيكوميك المناضلة النقابية أمينة الصرايدي حيث حكم عليها بشهرين موقوفة التنفيذ وغرامة مالية بلغت عشرة آلاف درهما، وإذ ندين بشدة هذا الحكم غير المنصف، نعبر عن تضامننا المطلق مع المناضلة الصامدة أمينة الصرايدي ونعتبره حكما صادرا للحق في التعبير وحرية الرأي وانتقاما من عاملات سيكوميك المشردات لأزيد من عامين واللواتي تشهد شوارع مدينة مكناس على نضالهن وصمودهن أمام إجهاد الباطرون المدعومة من سلطات المدينة على حقوقهن المشروعة كعاملات افنين عمرهن في خدمة الشركة.

سكرتارية القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي
الاثنين 12 فبراير 2024

الجبهة الاجتماعية المغربية تدعو لتخليد الذكرى 13 لانطلاق حركة 20 فبراير

ستخذ القوى التقدمية المناضلة ببلادنا الذكرى 13 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة كتعبير سياسي مجتمعي عن طموحات الشعب المغربي قاطبة من أجل القضاء على الاستبداد والفساد وإرساء نظام ديمقراطي. وسيتم هذا في ظل أوضاع تتسم:



نضالاتها. وإن نشير لهذه العناصر المميزة للوضع للتأكيد على ضرورة تحملنا جميعا المسؤولية لصيانة الجبهة الاجتماعية المغربية وتطويرها والنهوض بها وتوسيعها ليس فقط للانخراط في مختلف التضالات بل تأطيرها ومساعدة الفئات المناضلة على إنجاح معاركها وتحقيق مكاسبها.

إن السكترتارية الوطنية إذ تؤكد على استمرارية نضالات حركة 20 فبراير وأهدافها وتقدر تضحيات كل من ساهم فيها وتنحني إجلالا لأرواح شهدائها تدعو إلى التخليد النضالي للذكرى 13 لانطلاقها وذلك بتنظيم تظاهرات احتجاجية في كل المناطق وذلك يوم الثلاثاء 20 فبراير 2024 مساء وفاء لنضالات هذه الحركة المجيدة وللتنديد بكل السياسات التفرقة للفئات الكادحة من الشعب المغربي والمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف وغيرهم من مدونين وصحافيين...

السكترتارية الوطنية: 8 فبراير 2024.



الجفاف ستزداد أوضاع الجماهير الفقيرة قساوة، خصوصا صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء الذين سيؤدون ضريبة فشل برامج الدعم ومخططات المغرب الأخضر والجيل الأخضر والسياسات المائية والإقصاء المجالي وكل مظاهر التهميش... وبالنتيجة ستتسع رقعة النضال ومعه أساليب القمع المخزني لسحق الحركة الجماهيرية ولجم

الحوار معها مثل الجماعات المحلية وغيرها. ويستمر تغييب الحوار الاجتماعي المركزي والتملص من تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الواردة في الاتفاق مع النقابات (الزيادة في الأجور وفق اتفاق 30 أبريل 2022)

× رابعاً باستمرار مقاومة الجماهير الشعبية في المناطق المهمشة كما هو الحال في فجيج.
× خامساً: ومع توالي سنوات

يجهز عمليا على هذا الحق ومن أجل قانون للتحكم في النقابات وكذا مراجعة جوانب من مدونة الشغل في اتجاه المزيد من الإجهاز على حقوق الطبقة العاملة.

× ثالثاً بانتزاع الشغيلة وعلى رأسها الشغيلة التعليمية مكتسبات جزئية بفضل استماتتها في النضال واستمرار نضالات العديد من القطاعات العمالية والتي يتم مجابته بتجاهل مطالبها وفرض

× أولاً باستمرار العدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني والإبادة الجماعية لسكان غزة على وجه الخصوص بدعم وشراكة من طرف الإمبريالية الأمريكية وحلفائها وإمعان النظام المغربي في التطبيع والتعاون مع هذا الكيان العنصري المجرم وسكوته إلى جانب باقي الأنظمة العربية الرجعية عن جرائم الإبادة والتطهير العرقي.

× ثانياً باستمرار غلاء المعيشة نتيجة السياسات المتبعة القائمة على التبعية والاحتكار والربح والفساد وتحميل عواقب هذه السياسات للشعب المغربي عبر الزيادات الكبيرة في عدد من الضرائب وتصفية صندوق المقاصة إلى أبعد الحدود والزيادة في ثمن «البوطا» وارتفاع فاتورة الماء والكهرباء إضافة إلى عوامل التضخم مما سيفرغ فئات المساعدات المالية للأسر الفقيرة في إطار ما يسمى بالحماية الاجتماعية من أي جدوى.

كما ستعمل الدولة ومعها الباطرون بكل قواها من أجل ضرب الحق في التقاعد وفرض قانون تنظيمي للإضراب يكبل بل

المكتب النقابي لعمال تعاونية «كوباك» لوكالة الرباط-سلا يعلن الدخول في برنامج نضالي تصاعدي



إن المكتب النقابي لعمال وكالة الرباط-سلا للتعاونية الفلاحية «كوباك» «COPAG» المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته إذ يثير الانتباه إلى العدوانية المفرطة والغير مسبوقة لإدارة التعاونية ضد العمل النقابي، وإلى فضائح انتهاكها لقوانين الشغل والضمان الاجتماعي كما وقفت على ذلك بشكل ملموس الجهات الوزارية المختصة، وضربها بعرض الحائط لشروط الصحة والسلامة عبر الاستخفاف بحياة وصحة العمال جريا وراء الأرباح؛

منذ تأسيس مكتبنا النقابي التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/الاتحاد المغربي للشغل بوكالة الرباط-سلا لتعاونية «كوباك» «COPAG» المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته؛ وبعد مطالبتنا بتحسين ظروف العمل وخاصة منها توفير شروط الصحة والسلامة، وتقديمنا لإدارة الوكالة ملف مطلب للعمال لا يتجاوز الحد الأدنى من مقتضيات قانون الشغل.

وبعد 9 أشهر من النضال المتواصل دفاعا عن الحق النقابي من جهة ولواجهة قرارات في منتهى العدوانية اتخذتها إدارة التعاونية في حق كافة أعضاء المكتب من جهة أخرى، بغاية تهريب العمال واجتثاث العمل النقابي كما سبق لها أن قامت بذلك ضد خمسة مكاتب نقابية سابقة منذ سنة 2009 بالرباط، تم بعد ذلك بتارودانت سنة 2012 وسنة 2016، وبعد ذلك بالحديدة سنة 2022، تم بمراكش سنة 2023.

وبعد رفضها لكل الاقتراحات التي تقدمت بها السلطات التشغيلية

والترابية بسلا على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، تم إشغال كل مساعي اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة التي انعقدت بالرباط بمقر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، بتاريخ 16 نونبر و27 نونبر 2023

وبعد كل المعاناة التي طالتهم وعائلاتهم واستنفاذ كل المساعي ووصولهم إلى نقطة اللارجوع، بما تحمل الكلمة من معنى، قرر أعضاء المكتب النقابي مواصلة برنامجهم النضالي بشكل تصاعدي كما يلي:

§ تنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة الفلاحة يوم الخميس المقبل 15 فبراير 2024.

§ تنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات يوم الجمعة 16 فبراير 2024.

§ تنظيم أشكال نضالية تصعيدية أخرى سيعلن عنها نهاية الأسبوع.

إن المكتب النقابي لعمال وكالة الرباط-سلا للتعاونية الفلاحية «كوباك» «COPAG» المنتجة لحليب



«جودة» ومشتقاته إذ يثير الانتباه إلى العدوانية المفرطة والغير مسبوقة لإدارة التعاونية ضد العمل النقابي، وإلى فضائح انتهاكها لقوانين الشغل والضمان الاجتماعي كما وقفت على ذلك بشكل ملموس الجهات الوزارية المختصة، وضربها بعرض الحائط لشروط الصحة والسلامة عبر الاستخفاف بحياة وصحة العمال جريا وراء الأرباح؛ ليؤكد مرة أخرى على مواصلة لمركته النضالية بكل الأشكال التصعيدية الممكنة، دفاعا عن الكرامة والحقوق المشروعة، ومن أجل وضع حد لطغيان هذه الإدارة الذي فاق كل الحدود.

أخيرا، وإن يعبر المكتب النقابي عن امتنانه لكل من ساند العمال في محنتهم ولكل من عبر عن تضامنه مع معركتهم العادلة، يدعو الجميع إلى مواصلة دعمهم النبيل في مواجهة طغيان إدارة هذه التعاونية، المشدود إلى عقلية الإقطاع والعبودية التي عفا عنهما التاريخ.

عن المكتب النقابي: في 13 فبراير 2024

مكناس :

«سيكوميك» : الظلم الأشد مرارة

نظمت المحكمة الابتدائية بمكناس يوم الاثنين 12 فبراير 2024 بحكمها في ملف الشكاية الكيدية التي رفعها احد المسؤولين النقابيين بمكناس ضد إحدى العاملات النقابيات داخل شركة سيكوميك للخياطة بمكناس. الحكم يقضي بالسجن الموقوف التنفيذ لمدة سنة وتعويض مالي قدره 10000 درهم.

هذا وانتظرت مجموعة أخرى من المكتب النقابي لشركة سيكوميك بمكناس والمنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمكناس، دوره للمثول أمام نفس المحكمة في جلسة الثلاثاء 20 فبراير 2024، إثر شكاية أخرى من نفس الشخص. للتذكير فإن عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس خضعوا للاستغلال الرأسمالي داخل هذه الشركة لمدة تتفاوت بين 30 و 40 سنة. إلا أن جشع الباطرون عندما أراد التخلص من الشركة أراد كذلك التخلص من الكلفة الاجتماعية المترتبة لصالح أزيد من 550 عاملة وعامل وجدوا أنفسهم محرومين من العمل وما يترتب عنه من حقوق اجتماعية. وهذا كان دافعهم /ن المنطقي لخوض عدة نضالات انطلقت في مرحلتها الأولى في 2016، و تخللتها بعض المناورات التي حاكها الباطرون بمساعدة بعض الجهات الحكومية. لكن الخدعة لم تنطلي على يقظة العاملات والعمال الذين عبروا/ ن عن استعداده /ن للتضحية والنضال، حيث انطلقت المعركة في شقتها المتصاعد منذ أكتوبر 2021، تخللها حوارين مع الجهات الحكومية والشغلية والنقابية أسفرت عن وعود تم تقديمها في إطار محاضر لحل النقاط الثلاث الأساسية في الملف المطلي.

لكن شيئاً من تلك الوعود لم يتحقق وظل الوضع على ما هو عليه و انخرطت العاملات والعمال في خط المعركة التصعيدي والزاحم، دون أن ننسى الدعم السياسي والحقوق الذي رافق هذه المعركة العمالية البطولية التي استقطبت حتى الدعم العمالي والنقابي من خارج المغرب.

أمام هذا الواقع النضالي الغير قابل للتجاوز، لجأ التحالف المعادي لمصالح الطبقة العاملة إلى تسخير الأدوات المحسوبة عن العمل النقابي لرفع الشكايات ومن ثمة ترتيب المحاكمات الصورية من أجل تخويف العاملات والعمال و تثنيهم /ن عن النضال والصمود ودفعهم/ن الي القبول بالأمر الواقع الذي يبريد الرأسمال والبرجوازية فرضه على الطبقة العاملة.

وهكذا كانت محاكمة المناضلة النقابية أمينة صرايدي وبعدها بأسبوع رفيقاتها و رفاقها و في نفس المحكمة وبنفس التهم و من طرف نفس الشخص.

في صباح يوم الثلاثاء 13 فبراير 2024، انطلقت معركة الأمعاء الفارغة التي أعلن عن خوضها كل من الاستاذ ابراهيم بناني وزميله الرفيق يوسف الكنوني، لمدة 48 ساعة، وقد حضرت معهما وجسدت الإضراب عن الطعام، أم الرفيق يوسف كنوني تعبيراً منها عن مؤازرتها و دعمها لابنها ورفيقة اللذان يطالبان بتسوية وضعيتهما المهنية في بصفتهم مربيان في التعليم الأولي.

الرفيق يوسف كنوني و زميله بخوضان هذه المعركة تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، و يسجلان غياب المسؤولين التربويين في الإقليم أو أية مبادرة للتباحث في ملفهما الذي يتركز على مطالب نقابية / شغلية مشروعة، لأن الفئة التعليمية التي ينتميان لها لا تقل شأنًا عن الشغلية التعليمية عامة، وبالتالي ضرورة توفير شروط الممارسة صونا لحقوق المربي و الأطفال على حد سواء.



الألم والأمل

عبد اللطيف طردي

يا نجمة في الأعلى ما وهنت في دجى الاستعباد..
وليل الاستبداد وإن طال لامحالة راحل.
تقدمت صفوف القهر. ونلت شرف النضال.
كنت شامخة امام بؤس الخطاب الكثيف للفساد والعلل.
سقط القناع تباعا عن تلاوين زيف الخطابة المخاتل.
كنت ورفيقات القهر والاباء في أبهى الاشرار والكمال.
افتقرت شتى الترى في حلقة المبيت العاري وصدحتن بالشعار والمقال.
غير ابهات بصقير وحر وقر أو ملل.
حظمتن قيود الوهم وراس المال.
انرتن سراديب القرف لماجوري جحيم العمل .
فلكن ترفع القبعات والرايات في الاعالي.
لما حجبتن لبضياء القهر في فاتح ايار عيد العمال.
هتفنا جميعا وقلنا لاح الامل.

قرية با محمد:

إضراب عن الطعام أمام الدائرة.



ايميتانوت:

الجمعية تتضامن مع احد اعضائها المحاكم دون علمه ودون استدعائه

إن فرع الجمعية وهو يتلقى باستغراب وقلق ما يتفاجأ به الرفيق عبد الباسط سباع عضو فرع الجمعية باميتانوت- إقليم شيشاوة، من عقد ست (6) جلسات محاكمته، وفي السابعة أدخل فيها الملف للمدولة أو التأمل بتاريخ 26 يناير 2024، وذلك على مستوى استئنافية أسفي بمقر ابتدائية الصويرة، بدون علمه وفي غيابه ودون توصله بأية استدعاء سواء بمحل سكنه أو بمقر عمله المعروفين؛

- وإن يذكر الفرع أن الرفيق عبد الباسط سبق أن برأته المحكمة الابتدائية بالصويرة من تليفق تهمة «إهانة هيئات منظمة» بنشر أو تقاسم تديونات فايصبوكية بعضها وسياقها يرجع إلى حراك 20 فبراير 2011، لا تنطوي على أية إهانة ولا على قصد، ولا تخرج عن نطاق ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير كما هو مكفول في الفصل 25 من الدستور المغربي وفي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

- وإن يعبر عن تخوفه وتوجسه إزاء محاكمة الرفيق دون علمه ودون استدعائه خاصة وقد سبق أن استعمل معه نفس الأسلوب وفي نفس الملف حيث جرى توقيفه واعتقاله بتاريخ 25 دجنبر 2022 بموجب مذكرة بحث وتوقيف دون استدعائه، رغم أن محل سكنه معروف ومقر عمله كذلك؛

يعلن ما يلي:
- اعتباره محاكمة الرفيق دون علمه أو استدعائه وبالتالي حرمانه من حقه في الدفاع عن نفسه بنفسه أو عبر تنصيب دفاعه، فيه خرق وهدر للحق في المحاكمة العادلة، كما نصت عليه المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكما تمت دسترته بمقتضى الفصل 23 من دستور 2011، وكما نص عليه قانون المسطرة الجنائية سواء في ديباجته أو في مادته الأولى...، و أيضا قانون المسطرة المدنية في الفصول 37، 38، 39.

- تضامنه المطلق مع الرفيق سباع من أجل تمتيعه بالحق في شروط المحاكمة العادلة، وعلى رأسها البراءة.

- مطالبته بتمكين الرفيق المحاكم من النظر في قضيته بحضوره للدفاع عن نفسه بنفسه أو تنصيب دفاعه.

- تطلعه ل/ وتشبيته بتأييد الحكم الابتدائي بالبراءة على سبيل إحقاق الحق في حرية الرأي والتعبير.
عن مكتب الفرع - اميتانوت في
4/2/2024

الثورة في الصين وفي أوروبا

(الجزء الأول)

Karl Marx: La révolution en Chine et en Europe New York Daily Tribune, 14. VI.1853

ترجمة : أحمد بنعمر

هوامش:

- (1) - إشارة إلى هيغل.
- (2) - هنا يتبنا ماركس بحرب القرم التي أعلنتها فرنسا وإنجلترا ضد روسيا في مارس 1854. وكان هذا الصراع في طور التشكل بالفعل في ظل التوتر الروسي التركي الذي ألح إليه ماركس في وقت مبكر من عام 1850. في الجريدة الريفانية الجديدة Revue de la Nouvelle Gazette Rhénane (انظر طبعة Bittel، ص 117).
- (3) - سوف يطور ماركس خلال حرب القرم، الفكرة التي يعبر عنها هنا مقدما، أي أن أوروبا الرسمية لم تعد قادرة على العودة إلى ديارها بسبب انفعاسها في مهمات وحروب رجعية وعقيمة: «منذ أن كانت ثمة حروب، لم يتم إهدار شجاعة أكثر إبهارا، من أجل نتائج بخسة كما حدث في حملة القرم هذه. لم يحصل أن تمت التضحية بهذه الحشود الكبيرة من الجنود ذوي الكفاءة العالية، وفي وقت وجيز، للحصول على مثل هذه النتائج الحضارة الرجوازية المتجعدة في داخلها العسكرية. ص. 319.
- (4) - يحلل ماركس عواقب تجارة الأفيون المفروضة على الصين في مقال بعنوان: «التجارة أم الأفيون؟» (راجع ص 297 وما يليها). في عام 1858، تم جلب الأفيون لشرق الصين بشكل رئيسي بواسطة السفن البريطانية والأمريكية وكان يمثل ثلث إجمالي القيم المستوردة إلى هذا البلد. هذه السلعة الرأسمالية التي انتشرت لأول مرة في البلدان الملونة، تعود بشكل طبيعي اليوم إلى مهد الرأسمالية البيضاء، ويشهد على اهتران الحضارة الرجوازية المتجعدة في داخلها الهياكل الاجتماعية الشمولية التي عفا عليها الزمن.
- (5) - في عام 1430، أسس المانشو إمبراطورية صغيرة شرق «موكين» في الحدود الصينية الكورية. وقاموا تدريجيا بتوسيع نطاقها إلى فروع المانشو الأخرى ثم وقعوا تحت السيطرة المنغولية والصينية والكورية، واستقروا أخيراً في جنوب منشوريا الصينية، حيث توج نورها تشي إمبراطورا، وأنشأ مقر إقامته ب «موكين».
- (6) - تم إنشاء شركة الهند الشرقية بموجب خطاب امتياز ملكي في 31 ديسمبر 1600. فأسست مراكز تجارية دائمة في سورات، بومباي وميراس وكلكتا. وفي عام 1661، منحتها تشارلز الأول حق الولاية القضائية، ومنحها جيمس الثاني سلطات عسكرية وحق شن الحرب بنفسها في الهند الشرقية. وفي عام 1686، حصلت على الحق في استعمال القوات العسكرية وسك الأموال. وفي عام 1715، تم تكليفها بمسؤولية التجارة مع الصين. وفي عام 1784، أصبحت تحت سيطرة الدولة الإنجليزية إثر إنشاء وزارة خاصة بالهند. انتهى الاحتكار التجاري للشركة في 22 أبريل 1834. وعشية الانتفاضة الكبرى في الهند في الفترة 1853-1857، تولى التاج البريطاني السلطة التي كانت موكولة لها بنفسه، وتم حل الشركة.
- (7) - في مقالته في العدد السابع من عام 1853 (شركة الهند الشرقية، تاريخها وعملها، في نيويورك تريبيون)، يصف ماركس العنصرية الكلاسيكية للتوسع التجاري في المستعمرات بفضل دعم الدولة في المرحلة الأولى، وبفضل حرية حركة البضائع ورؤوس الأموال بعد ذلك: «منذ عام 1813، لم تعد شركة الهند الشرقية قادرة على مقاومة ضغوط التجارة غير الاحتكارية. أصبحت التجارة مع الهند مفتوحة أمام الشركات الخاصة في ظل ظروف معينة واقتصر الاحتكار على التجارة مع الصين. بعد تجديده الامتياز في عام 1833، سقطت آخر القيود على التجارة الخاصة في عام 1834، ومن ثم حظر جميع أنواع التجارة على الشركة.
- (8) - إشارة إلى الولايات المتحدة، حيث ظهر هذا المقال في صحيفة نيويورك تريبيون.
- (9) - يشير ماركس إلى حرب الأفيون الأولى (1840-1839) التي حصلت إنجلترا بفضلها على موطن قدم في الصين. لعبت تجارة الأفيون دوراً أساسياً في هذا الاختراق. فمنذ بداية القرن، شجعت إنجلترا التجارة اللاقانونية للأفيون المنتج في الهند، من أجل تعويض العجز في ميزانها التجاري مع الصين.
- (10) - دافعت الحكومة الصينية بكل ما أوتيت من قوة عن السكان ضد هذا السم الأجنبي: ففي عام 1859، عمدت إلى مصادرة كل مخزون الأفيون على متن السفن الأجنبية بونج كونج وقامت بإحراقه، فكانت هذه هي الذريعة لشن حرب الأفيون الأولى والتي انتهت بهزيمة الصينيين.
- (11) - يشير ماركس إلى اكتشاف رواسب الذهب الغنية في كاليفورنيا (1848) وأستراليا (1851). أعطى فتح هاتين المنطقتين للصناعة والتجارة دفعة هائلة للإنتاج العالمي. الصناعة والتجارة في العالم الرأسمالي بأكمله، وكان ماركس يدرك تماماً أن هذه الاكتشافات، وكذلك هجرة السكان الأوروبيين نحو هذه البلدان والمستعمرات بشكل عام، كانت بمثابة صمام الأمان العظيم الرأسمالي خلال أزماته الكبرى. في رسالة إلى إنجلز بتاريخ 21-1852-8، كتب ماركس: «كاليفورنيا وأستراليا حالتان لم تنم من التنبؤ بهما في البيان، وهما خلق أسواق كبيرة جديدة من لاشيء، يجب أن نأخذ هذا في الاعتبار».
- (12) - نصت ميزانية جلادستون لعام 1853 على خفض الضرائب على الشاي إلى النصف. وقد امتد هذا الانخفاض على مدى ثلاث سنوات

الخلل سوف ينتج أزمة جديدة بنفس الضرورة التي كانت عليها في الماضي. إلا أنه، وعلاوة على ذلك، إذا ما تم إغلاق مفاجئ لإحدى منافذ البيع الكبيرة، فإن الأزمة سوف تتسارع حتماً، وبالتالي، وبالنظر إلى ماهي عليه الأمور اليوم، فإنه من المنظر أن يكون للانتفاضة الصينية تحديداً أثراً في إنجلترا؛ لقد كانت الحاجة إلى فتح أسواق جديدة أو توسيع القديمة منها، أحد الأسباب الرئيسية لتخفيض الرسوم الجمركية على الشاي (9) لأنه من المتوقع أن يترافق ارتفاع قوي في استيراد هذه المادة مع ارتفاع أقوى في تصدير المنتجات الصناعية نحو الصين. وإذا لم تتجاوز قيمة صادرات المملكة المتحدة السنوية إلى الصين في عام 1834، 600 ألف جنيه إسترليني، وذلك قبل إلغاء الدولة للاحتكار التجاري لشركة الهند الشرقية، فإنه في عام 1836، وصلت بالفعل إلى 1.336.388 جنيهًا إسترلينيًا، ثم ارتفعت في عام 1852 إلى حوالي 3.000.000 جنيه إسترليني. وفي حين وصلت كمية الشاي المستورد من الصين في عام 1793 بالكاد إلى 16.167.330 (10) ستجاوز آخر محصول للشاي في الصين 2.000.000 جنيه، في أقل تقدير، زيادة على السنة الماضية، وذلك طبقاً لما تضمنته اللوائح الخاصة بالتصدير بشنغهاي.

ويمكن تفسير هذا الفاض باثنين من الأسباب؛ فمن ناحية، حالة الإحباط الشديدة التي كان عليها السوق في نهاية عام 1851، تزامن مع عرض فائض كبير من البضائع غير المباعه للتصدير بخصوص العام 1852. ومن ناحية أخرى وصول الأخبار إلى الصين حول التغيرات الطارئة على التعريفات الجمركية البريطانية المطبقة على الشاي ما عجل بتدفق كل ما كان متاحاً منه لسوق منعطشة لاستيعابه وزيادة ملحوظة في الأسعار. مع أن الأمور ستختلف تماماً فيما يخص الحصول القادم منه، وهذا ما تضمنته القصاصات التالية من المراسلات الخاصة الواردة من إحدى كبريات شركات الشاي اللندنية: «الذعر الأعظم سيخيم على شنغهاي. لقد زادت قيمة الذهب بنسبة 25% بحيث تسود حالة من التلهف على اكتناز أكبر قدر منه. أما الفضة فقد نفذت تماماً إلى درجة أنه لا يوجد منها ما يتوجب دفعه كرسوم للصين على السفن البريطانية القادمة إلى الموانئ؛ ولهذا السبب كان على القنصل «الكوك» أن يعلن نفسه الضامن لدى السلطات الصينية لسداد هذه المبالغ مقابل مستحقات على شركة الهند الشرقية، أو غيرها من الضمانات والقيم المعترف بها. ويبقى شح المعادن الثمينة من أكثر العوامل السلبية فيما يتعلق بتوقعات المستقبل القريب للتجارة، خاصة حين تتزامن ندرتها، على وجه التحديد، مع ظرف يكون فيه استخدامها ضرورياً للغاية لتسهيل وصول مشتري الشاي والحزير إلى المناطق النائية حيث ينتظر أن يتم الدفع مقدماً بالذهب والفضة، وليتسنى للمنتجين مواصلة عملهم.... من المعتاد في هذا الوقت من العام أن تبدأ عملية التفاوض حول عروض الشاي الجديد. ولكن حيث أصبح الإشغال الوحيد في الطرف الراهن هو السعي نحو توفير الحماية للناس والممتلكات، فإن كل الأنشطة الأخرى تبقى معلقة إلى حين....»

إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لضمان أوراق الشاي في أبريل وماي، فإن كل المحصول الذي يشمل عادة أجود أنواع الشاي الأسود والأخضر سيضيع لإحالة مثلما سيضيع القمح الذي من المتوقع أن يكون جاهزاً إبان أعياض الميلاء.

يتبع

المحتذلقين من سلطتهم؛ يبدو أنه سيكون على التاريخ أن يسكر شعباً بأكمله أولاً قبل أن يتمكن من إخراجها من سباته الألفي. بعد أن كانت، تقريبا، في حكم العدم في الماضي، فإن استيراد القطن الإنجليزي، وبدرجة أقل الصوف الإنجليزي، ارتفع بسرعة كبيرة بعد 1833 - وهو العام الذي شهد انتقال احتكار التجارة مع الصين من شركة الهند الشرقية إلى التجارة بواسطة الشركات الخاصة (5)، لترتفع وتيرتها وبسرعة أكبر بعد 1849، وهو العام الذي قررت فيه بلدان أخرى بدورها وبلدنا (6) بصفة خاصة، إقامة علاقات تجارية مع الصين. كان لغزو البضائع الأجنبية التأثيرات نفسها التي تعرضت لها الحرف اليدوية المحلية في الماضي بكل من آسيا الصغرى وبلاد فارس والهند. وقد كان حريقو الخيوط والنساجون الخاسر الأكبر من هذه المنافسة الأجنبية، وسرعان ما أصبح المجتمع بأكمله في حالة من الحيرة والارتعاج. وكان الثمن الذي ينبغي دفعه للانجليز بعد حرب عام 1840 المؤسفة باهضاً؛ (7) الاستهلاك المفرط وغير المنتج للأفيون، نزيف المعادن النفيسة نتيجة لتجارة الأفيون، والعمل المدمر للمنافسة الأجنبية على الإنتاج المحلي وحالة الإحباط السائدة بالإدارة العامة.

وقد كان لكل ذلك تأثير مزدوج: فالضرائب التقليدية التي أصبحت أثقل وأكثر وطأة، أضيفت إليها ضرائب أخرى جديدة. ولذلك، قام الإمبراطور بإصدار مرسوم مؤرخ في بكين بتاريخ 5 يناير 1853 يأمر فيه نواب الملك والحكام من مقاطعتي Wuchang ووشانغ وهانيانغ Ha-nyang الجنوبيتين بتأجيل وتحويل الضرائب، وقبل كل شيء، الامتناع عن تحصيل أكثر من المبلغ المقرر لأنه، يقول المرسوم، «كيف يمكن للفقراء أن يتحملوا ذلك» ويتابع الإمبراطور: «ولذلك، ربما، في هذه الفترة من الأزمة العامة ونقص الموارد، سوف أعمل على حماية شعبي من اضطهاد ويطش جباة الضرائب» نتذكر أننا سمعنا مثل هذه الكلام وعود مماثلة بالنمسا، الصين الألمانية، عام 1848.

كل هذه العوامل تؤثر منصهرة وفي وقت واحد على الجوانب المالية والعادات التقليدية والصناعة والبنية السياسية للصين وقد بلغت ذروتها تحت نيران المدافع الإنجليزية التي حطمت سلطة الإمبراطور ووصلت بالقوة العنيفة بين الإمبراطورية السماوية والعالم الأرضي. ولما كانت العزلة التامة تمثل الشرط الضروري للحفاظ على الصين القديمة، فنحن اليوم نشهد نهاية عنيفة لهذه العزلة على يد إنكلترا، بحيث صار تفكك الصين القديمة أمراً مؤكداً كومياً أصبحت معرضة للهواء الطلق بعد أن كانت محفوفة بعناية في تابوت مختم بإحكام. الآن وقد أطلقت إنجلترا العنان للثورة في الصين، وجب علينا أن نتساءل عن ردود الأفعال التي ستسببها هذه الثورة في هذا البلد، وفي وقت قريب، في إنجلترا ومن هناك في أوروبا. علماً أن الجواب ليس صعباً؛ إذ غالباً ما لفت انتباه قرائنا مستوى نمو لم يسبق له مثيل في التصنيع البريطاني وذلك منذ العام 1850. ومع ذلك، وفي خضم هذا الإزدهار المذهل، بإمكان المرء أن يلاحظ أعراضاً واضحة بما يكفي تشير إلى قدوم وشيك للأزمة الصناعية. على الرغم من كاليفورنيا (8) وأستراليا وعلى الرغم من الهجرة الجماعية غير المسبوقة، رغم كل ذلك سيكون محتماً، وبصرف النظر عن أي طارئ ممكن، أن توسع الأسواق سيجعل هذه الأخيرة عاجزة عن مسابرة مستويات نمو التصنيع الإنجليزي، وهذا

عقل عميق لكنه مشوب ببعض الخيال(1)، بعد أن كرس وجوده بالكامل لاكتشاف القوانين المتحركة في تطور البشرية، خلص إلى أن وحدة الأضداد تمثل أحد القوانين العجيبة التي تهيمن على الطبيعة. في نظره يمثل المثل القديم القائل بإمكانية تماس الأطراف المتقابلة، الحقيقة العليا والفعالة في كل مجالات الحياة، بديهية كتلك التي لا يملك إزاءها الفيلسوف كما عالم الفلك إنكار قوانين كبلر أو اكتشاف نيوتن العظيم. وسواء كان هذا المبدأ الشهير كونياً أم لا، يمكن للمرء أن يجد فيه مثلاً مذهباً عن التأثير الذي تجد الثورة الصينية نفسها مدعوة لممارسته على العالم المتحضر. قد يبدو من الغريب والمفارق التأكيد على إن الانتفاضة القادمة للشعوب الأوروبية من أجل حرية جمهورية ومن أجل حكومة حكيمة ستعتمد على ما يحدث في الإمبراطورية السماوية - في القطب المقابل لأوروبا - أكثر من أي قضية سياسية راهنة أخرى. وفي كل الأحوال، أكثر من التهديدات الروسية وأكثر من المشهد الناتج عن النزاع الأوروبي المعمم على السواء (2). وفي الواقع لا يوجد شيء متناقض في هذا؛ بل إن كل متمعن في هذه الواقعة سيسلم بتوافقها مع شروط الوضع الراهن. ومهما كانت الأسباب وراء الثورات المتواصلة على مدى السنوات العشر الأخيرة في الصين، وهي الثورات التي تتجه نحو إحداث اضطراب هائل، ومهما يكن الشكل الذي ستتحده هذه الثورات الإمبراطورية، سالي، وأ وطني، فإنها لن تترك مجالاً للشك في أن السبب الجوهري لاندلاعها يتمثل في المدافع الإنجليزية التي فرضت على الصين مخدر الأفيون(3)، وهي المدافع نفسها التي تسببت في تمزق أسرة المانشو(4) وتحولها إلى أشلاء والنتيجة تبخر أوهام خلود الإمبراطورية السماوية وبالتالي نهاية عهد العزلة البربرية عن العالم المتحضر والتي طال أمدها كثيراً.

لقد انفتحت فجوة لعلاقات التبادل التجاري الذي شهد نمواً سريعاً بفضل جاذبية الذهب القادم من كاليفورنيا ومن أستراليا، في حين كانت العملة الفضية، الشريان الحيوي للإمبراطورية، تتدفق نحو جزر الهند الشرقية البريطانية؛ بحيث في حدود العام 1830 ظل الميزان التجاري لصالح الصينيين باستمرار؛ تدفق كبير ومتواصل للفضة على الصين من الهند كما من إنجلترا وأمريكا. إلا أنه ومنذ 1833 وأكثر من ذلك منذ 1840 اتخذ تصدير الفضة إلى الجزر الهندية الشرقية نصيباً لم يعد معها بمقدور الإمبراطورية السماوية تحملها، الشيء الذي دفع بالإمبراطور إلى إصدار مراسيم صارمة ضد تجارة الأفيون، وما رافق ذلك من مقاومة أكثر حرماً وإصراراً.

وبالإضافة إلى هذه التبعات الاقتصادية المباشرة، عمل الفساد المرتبط بتفريب مخدر الأفيون على تدمير المكانة التقليدية التي تمتع بها موظفي الإمبراطورية بالمحافظات الجنوبية. وفي حين كان من المسلمات التقليدية اعتبار الإمبراطور بمقابلة أب لجميع الصينيين، وينظر إلى موظفيه كساشرين مؤتمنين على الروابط التي توحد بين الأب وبين أقاليمه التابعة له، غدت هذه السلطة الباترياركية - باعتبارها الرابط الأخلاقي الوحيد الملتمح بألة الدولة العملاقة - تتضاءل باستمرار بفعل فساد الموظفين الذين راكموا ثروات مهمة من خلال تواطؤهم مع مهربي الأفيون. وكانت المحافظات الجنوبية التي اندلعت فيها الثورة بالتحديد هي الأكثر تضرراً من حالة الفساد هذه. والحالة هذه هل يكون من الضروري إضافة أنه كلما أحكم الأفيون سيطرته على الصينيين، كلما جرد الإمبراطور وحاشيته من الموظفين

إصلاح أم استسلام؟

اتسمت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، ومازالت، بإصلاح دائم وعطب دائم، ولكثرة توالي ظاهرة الإصلاح والفسل أصبح هذا الإجراء برنامجا استراتيجيا من غير نتائج تحقق الأهداف والأغراض المتوخاة منه، وللتعويض عن الفشل الدائم تمت الاستعاضة عنه بمفهوم أكثر وقعا يشرعن الفشل الذريع (الأوراش الاستراتيجية _ الكبرى) وفي هذا غموض كبير يستهدف تحويل سياسة الدولة لبراديفم واحد يتوجب على الجميع الانخراط والاسهام فيه.

كريم لحسن

تحكمت في المشهد عن طريق تحالف طبقي واسع وحوصرت القوى التقدمية المناهضة لسياسة الدولة وتم إضعافها بالقمع والمنع والتصديق ومواجهة كل الأشكال الاحتجاجية، وأصبح المشهد السياسي تابعا للدولة ويعمل على تنفيذ مشاريعها وأوراشها المزعومة والتي هي من صميم البرامج التي تملئها المؤسسات الدولية، وفي هذا الموضوع بالذات حوصرت البرامج الوطنية والآليات التنظيمية المتمثلة في أحزاب المعارضة اليسارية بكونها تقاوم وتناهض هذه المشاريع التبعية الاستعمارية.

وبانتفاء المشروع الوطني المستقل، خلا المجال للكتلة الطبقية لفرض هيمنتها واستبدادها، وعم الوهن السياسي وأصبحت الجبهة الداخلية ضعيفة بفعل الاستبداد المهين وتم طي مرحلة تاريخية وسياسية برموزها وبرامجها. أمام هذا الوضع السياسي الهجين، يزداد تمسك الدولة بالتبعية وبالقوى الامبريالية كمصدر لاستمداد قوتها على الداخل وصنعت اجماعا وهما حول الدولة، وبهذا استسلمت الدولة لسياسة القوى الامبريالية والصهيونية التي تحاول تشكيل ذاتها من جديد في إطار التجاذب الجيوستراتيجي بين القوى الاقتصادية الصاعدة بقيادة الصين والقوى الغربية الرأسمالية بقيادة أمريكا والناطو، وفي خضم هذه الصراعات والأزمة الرأسمالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي تظهر الصراع في مناطق النفوذ والأسواق على شكل حروب (الشرق الأوسط وأوكرانيا) والتهديد باستعمال القوة (شرق آسيا) حيث يعرف العالم اليوم أشنع الحروب وبأقصى أنواع ما طوره المركب الصناعي الحربي من وسائل الدمار والفتك بالبشرية والطبيعة وصلت إلى الإبادة الجماعية، وهذا يظهر الوجه المتوحش للرأسمالية خوفا على مكانتها من السقوط من على عرش التحكم والهيمنة الأحادية على العالم، وفي هذا السياق العام استسلمت كل الأنظمة التابعة للمتروبول الامبريالي والمعنية بما يجري في فلسطين من إبادة وما يقترفه الكيان الصهيوني حليف الامبريالية الغربية من دمار واسع بغية تهجير الشعب الفلسطيني عن أرضه ضدا على الشعوب العربية لأنه لم يتبقى لها شيء يحميها ويدفعها إلى القرار الوطني المستقل.

وعلى خطى هذا الإصلاح الدائم، فقدت الدولة قوتها الداخلية بإضعافها لعناصر القوة الممانعة، وأصبحت تنتظر إملاءات وتوجيهات القوى الامبريالية، ومن حق المواطن طرح السؤال على الدولة وتحالفها الطبقي: ماذا تبقى لكم؟

أساسية في حياة المغاربة بشكل عام وبكونها كانت تمثل رأسمالا احتياطيا لأجيال المستقبل، تم تفويتها دون مراعاة انعكاساتها السلبية المتمثلة في ارتفاع كلفة الاستفادة من هذه الخدمات إرضاء للشركات والرأسمال.

وانتهى مسار الإصلاح الشامل بتخلي الدولة عن التعليم والصحة، رغم أنهما قطاعين حيويين يشكلان دعامة التنمية والتقدم. وبهذا الإجراء تكون الدولة قد شقت لنفسها طريقا سيغرقها في التخلف والفقر والجهل، لأنها سلمت الرأسمال البشري إلى الرأسمال المالي المتوحش الذي يستهدف ضرب العمق التحرري والثقافي والهوياتي قبل استغلاله. وينعكس هذا التوجه من السياسة النيو ليبرالية على الجبهة الداخلية في مستوياتها السياسية والأيدولوجية الثقافية والفكرية.

سياسيا: خلال مرحلة ما بعد عقد معاهدة الاستقلال الشكلي تجاذبت قوتان سياسيتان المجال السياسي: الحركة الوطنية والقوى المحافظة التي تتشكل من القصر وورثة القوى الاستعمارية(فرنسا-إسبانيا) انتهت بسيطرة وهيمنة المخزن على المشهد السياسي، واستمر هذا الصراع تحت سلطة المخزن المتحكم اقتصاديا واجتماعيا إلى أن حصل توافق بين القوى الإصلاحية والمخزن وتم احتواؤها بالدخول في مسلسل الإصلاح الديمقراطي، واختتم هذا المسلسل بإعادة تشكيل القوى السياسية كقوى مساعدة للنظام المخزني بتنفيذ البرامج الجاهزة والمملة عليه والحفاظ على البنية المخزنية دون الدفع بها إلى التغيير باعتبارها قوى فاعلة في الدولة وبالتالي تلاشت القوى المعارضة وكل الحركات التي تناهض السياسة العامة للدولة بشلها عن الحركة وإضعافها تنظيميا نتيجة سيطرة الدولة واحتلالها للفضاء السياسي والاجتماعي ببرامجها الإصلاحية التي تتكيف مع برامج المؤسسات الامبريالية. ولتنفيذ هذه المخططات لابد من توفير البيئة التي ستضمن تطبيقها. وتبرز الدولة كقوة مهيمنة وموجهة للفعل السياسي، حيث

رعبا هجينا لم يحقق التنمية المنتظرة منه، ولم يستطع القضاء على الفقر، أو تحسين شروط الحياة للجماهير الكادحة والطبقات الشعبية- الطبقة العاملة ولم يحقق القضاء على الفقر أو تقدما وتطورا على المستوى المجالي.

اجتماعيا: وضمن النسق العام الإصلاح المتبع على هذا المستوى في إطار الموجة الثالثة للإمبريالية النيو ليبرالية المتوحشة التي انخرطت فيها الدولة المغربية بتطبيق برامجها، قدمت القطاعات الاجتماعية والخدمات إلى الرأسمال الداخلي والخارجي، وتمت تصفية الإرث الوطني الذي حققه الشعب المغربي بالكامل من شركات النقل

وبهذا المعنى العام لسيرورة الإصلاح ترسخ خط الدولة الإصلاحية وإلى الأبد بحكم العلاقة المحددة والموجهة لهذا الإصلاح، وبالتالي يظهر الجانب الخفي من هذه الاستراتيجية بكونها محكومة بعلاقة القوة والتبعية للخارج في إطار ما يعرف ببرامج التقويم الهيكلي والتنمية والتعاون الدولي، وإن كان في الأصل خضوعا للبرامج المملة من طرف المؤسسات الامبريالية المالية التي تضع تصميم هندسة الإصلاحات من أجل الهيمنة والتحكم في الدول والشعوب لاستغلالها بصورة دائمة وتوسيع النفوذ ومجال السيطرة للدول الرأسمالية الإمبريالية، ويشهد التاريخ أنه لم يكتب لأي دولة أو بلد، سلم أوراق اعتماده لهذه المؤسسات الامبريالية، تحقيق التنمية والديمقراطية. والمغرب لم يخرج من هذه القاعدة حيث ظل مسلسل الإصلاح بالمغرب بدون نتائج ولا مشاريع واعدة، رغم محاولة الدولة إظهار نتائج سياستها الإيجابية، إذ أن كلفة الإصلاح كانت باهظة، والزمن الذي استغرقه «كان ومازال طويلا. ويتجسد هذا الفشل في كل المستويات:

اقتصاديا: أهدرت الدولة ميزانيات ضخمة استثمارية من خلال الديون والقروض في البنى التحتية الاقتصادية وما يزال هذا الاقتصاد يدور في حلقة مفرغة ويتخبط بين اختيارات فاشلة منذ الاستقلال الشكلي سماته:

— اقتصاد تابع لهيمنة الكتلة الطبقية السائدة التي تخدم مصالح الشركات الامبريالية.

— اقتصاد غير موجه لحاجيات الداخل لكونه اقتصاد تبعية يفترق للأسس ومقومات الاقتصاد الوطني نظرا للعلائق التي توفر شروط نهضته وتطوره.

— اقتصاد تديره برجوازية وكيلة وتوسعت هيمنتها للسيطرة وتصفية المؤسسات الوطنية عن طريق خصخصة القطاع العام.

— اقتصاد يستفيد من سخاء الدولة وما تقدمه له من دعم وتسهيلات من إعفاءات ضريبية ومن القوانين المحجفة التي تنظم العلاقات الإنتاجية بين البرجوازية الوكيلية والطبقة العاملة، كل هذا من أجل تأهيله للمنافسة لأن هذه البرامج جعلت منه اقتصادا

والبحري(ستيام- كوماناف) وقطاع البريد والشركات الفلاحية والضيعات العمومية والثروة المائية التي كان يستفيد منها صغار الفلاحين وعموم المواطنين، وأخيرا المكاتب الوطنية للماء والكهرباء، وتعتبر هذه القطاعات ذات أبعاد اجتماعية

اليد العاملة الزراعية: الاستغلال الرأسمالي المتوحش وضرورة تقوية المقاومة

شكّلت البادية المغربية ومازالت مجالاً أساسياً في بنية الاقتصاد المغربي، فالنشاط الفلاحي يشغل ما يقارب 40% من الساكنة النشيطة وتساهم بشكل مباشر، ودون اعتبار المساهمة غير المباشرة، بـ 15% في الناتج الداخلي الإجمالي، لكن اليد العاملة وخاصة الزراعية تعاني وضعية معيشية قاسية، إذ أن نسبة كبيرة منها لا تستطيع ضمان مستوى لنق من العيش الكريم، وتعد في عداد الفقراء والمعوزين. ولا شك أن علاقات الاستغلال الرأسمالي التي تسربت في البوادي المغربية في عهد الاستعمار المباشر، ثم ظروف التغلغل الرأسمالي التي هيأها المخزن، هي ما يفسر هذه الوضعية. فإضافة إلى سلب الأراضي من مالكيها الحقيقيين في العهد الاستعماري وبمختلف آليات السلب الاستعماري والأستيطاني، والذي حول مئات الآلاف من الفلاحين إما إلى عمال زراعيين أو طردهم إلى المدن ليعمروا أحزمة الفقر حول هذه المدن، تتضاف السياسات العمومية المعزنية التي نتجت الفلاحات الرأسمالية.

وكان من آليات هذا التشجيع توفير يد عاملة رخيصة يقرر حد أدنى للأجور في الفلاحة دون مستوى الحد الأدنى للأجور في القطاعات الأخرى، وغض النظر عن أوضاع الهشاشة الشغلية وضعف الحماية الاجتماعية من تغطية صحية والحق في التقاعد والتأمين على الحوادث وخاصة حوادث النقل الخطيرة وغيرها من ظروف العمل القاسية، في وقت تعاني من واقع نقابي هش. ولذلك لابد من تشخيص لوضعية هذه الفئة ومعرفة ملموسة ومتابعة مستمرة لحالها ولواقع حال النضال النقابي بين هذه الفئة المهمة من الطبقة العاملة المغربية. في هذا السياق خصنا محاور ملف عدد الجريدة، من جديد، للطبقة العاملة الزراعية، وهو أمر مطلوب وملح علينا، كإعلام للحزب المستقل للطبقة العاملة، للمساهمة في التحليل الملموس لواقعها وتحولاتها، وفي النضال من أجل انخراطها في موقعها الحقيقي في الصراع الطبقي.

اليد العاملة الزراعية المغربية: نظرة تشخيصية لبنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومجالات اشتغالها ...

محمد شويبا

في ميدان الفلاحة والإدارة والجيش والضرائب والمعاهدات التي وقعها محمد الرابع غير المتكافئة خصوصاً التي أعقبت هزيمة تطوان 1860م وإسلي 1844م، منذ هذه الفترة بدأ تشكل الأنوية الأولى لليد العاملة الزراعية المغربية والتي كانت أقرب إلى وضعية أقتان أوروبا في ظل الفيودالية خلال القرون الوسطى وإلى عشية الثورة الصناعية الأولى ... وستتكرس علاقات الإنتاج الزراعية الرأسمالية هذه خلال عهد الحماية وستستمر إلى يومنا هذا ...

ب- واقع اليد العاملة الزراعية المغربية اليوم:

تساهم الفلاحة بنسبة 12% في الناتج الداخلي الخام، وتشغل أعلى نسبة من اليد العاملة تصل إلى 37% سنة 2021، وقد انخفضت إلى 34% بسبب تعاقب سنوات الجفاف حسب تقارير المندوبية السامية للتخطيط والتي أشارت أيضاً إلى واقع صادم، بحيث أن نسبة العمل الزراعي غير المهيكل تصل إلى نسب عالية. فهي تشكل 97% من اليد العاملة غير المهيكلة والتي لا تتوفر على أبسط الحقوق الشغلية، 3% فقط من يشتغلون في ظروف قانونية رغم أن هذا القانون يميز بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين سواء ما يتعلق بالسبب الحد الأدنى للأجر الذي هو دون مستوى أجور قطاع الصناعة والخدمات، وتشكل أغلب العمالة الزراعية من النساء الزراعيات مما يجعلهن عرضة لأبشع أنواع الاستغلال فضلاً عن التحرش والعنف اللفظي والقانوني المتمثل في مدونة للشغل رجعية وتراجعية لا تطبق في أغلب الحالات إلا ضد العمال والعمالات، فلا احترام لساعات العمل المحددة في 44 ساعة أسبوعياً والتي تصل عند العمالات والعمال إلى أكثر من 60 ساعة دون تعويض لساعات الإضافية، ولا ورقة الأداء ولا الأجر والعطل السنوية والوطنية والعالمية،



العشرين، بل منذ أواخر القرن 19 مع الإصلاحات المخزنية الأولى في عهد الحسن الأول (1873/1891) الذي سيسمح للأوروبيين أصحاب رؤوس الأموال بامتلاك العقارات وإنجاز مشاريع الفلاحة، ومنها الزراعات التصديرية كالحبوب والقطاني أو المزروعات الصناعية كالقطن وتصدير الأبقار والعيول والأغنام، مما قوض الفلاحة المعيشية فارتفعت الأسعار ونفشت المجاعات وأشعل الانفصالات في البوادي والمدن كفاس ... كما سمح بعمليات تمويل الفلاحين التقليديين عن طريق القروض التي كان الأوروبيون يقدمونها لهم بسخاء، ما أدى إلى إفلاسهم بسبب جهلهم وقلة معرفتهم بالمعاملات المالية الرأسمالية الغربية عنهم وقد شكل ذلك وسيلة لتجريد الفلاحين من أراضيهم وانتقالها للمستثمرين المعمرين لاحقاً: الفرنسيين والألمان والأسبان والإنجليز وغيرهم ... وشكّلت الإصلاحات المخزنية الأولى

إفلاسهم إثر تعاملهم مع الممارسات والعلاقات الرأسمالية، وعبر الهجرات الكثيفة والمتوالية للشباب والشابات من البوادي وتحولهم إلى بروليناريات زراعية بنيسة في المناطق التي تم فيها توطيد الزراعات والأنشطة الفلاحية الرأسمالية الموجهة للتصنيع والتصدير لتلبية حاجات الأسواق العالمية خصوصاً أثناء الحرب الثانية وتكرست خلال توطيد النظام التبعي مما أدى إلى تدمير الطبيعة والإنسان على السواء ...

1- واقع البنات الزراعية القائمة واليد العاملة الزراعية نظرة تشخيصية:

أ- لمحة تاريخية عن تشكل اليد العاملة الزراعية المغربية: تشكلت البنات الزراعية والفلاحية وكذا علاقات الإنتاج السائدة بها خصوصاً ما يتعلق بأوضاع الفلاحين الصغار والمتوسطين واليد العاملة الزراعية في وقت مبكر من القرن

والاجتماعية في المجال ... إن منظور الاقتصاد السياسي للفلاحة في المغرب يبين لنا أن طغيان علاقات الإنتاج الرأسمالية في بلدنا خلال أزيد من قرن، وارتهاج اختيارات النظام التبعي في مجال الفلاحة قد أدى إلى تفكك المحاللات والبنات القروية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لفائدة الإقطاع الجديد والبورجوازية الوسيطة المتخلفة، وعلى حساب الساكنة القروية التي انتقل توزيعها سكانياً من 90% كانت تستقر بالبوادي وتعتمد على اقتصاد فلاحي تقليدي مقابل 10% من ساكنة المدن أو الحضريين إلى 62% حضريين و38% قرويين حسب إحصاء 2014، مما يعني أن بوادي بلدنا أصبحت أفقر مما كانت عليه قبل تغلغل العلاقات الرأسمالية وارتهاجات نظام الاستقلال الشكلي عبر فقدان الفلاحين الصغار والمتوسطين أراضيهم عبر سنوات الجفاف، وعبر

مقدمات نظرية في الموضوع: تتميز المجتمعات الزراعية عموماً بتعدد بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من منظور علم الاجتماع القروي والجغرافيا البشرية والريفية، وخصوصاً من منظور الاقتصاد السياسي الفلاحي (الزراعة تربية الماشية والصيد البحري). وتعتبر بنات المجتمعات الزراعية في ظل الأنظمة التبعية ومنها المغرب أكثر تعقيداً كونها تجمع بين تعاضد البنات الزراعية التقليدية في طور التفكك، والبنات الزراعية الرأسمالية التي ما فتئت تتغلغل وتقدم في بلادنا على مدى أزيد من قرن منذ ما قبل الكولونيالية مروراً بنظام الحماية وبعدها الاستقلال الشكلي واختيارات النظام التبعي ...

وتتمظهر هذه التعقيدات في البنات الزراعية التبعية على عدة مستويات: اجتماعياً رافق تحول البنات الزراعية التقليدية إلى البنات الزراعية أو الفلاحية الرأسمالية تجريد الفلاحين من الأرض والماء والسلطة على البوادي، وتحولهم من فلاحين صغار أو متوسطين أو فلاحين مزارعين ورياء باقتسام نسب الإنتاج مع الإقطاعيين المتغيبين تحولوا إلى فئات اجتماعية مفصولة عن وسائل الإنتاج على رأسها الأرض والماء والسلطة وأدوات العمل، وأيضاً أنماط الاستغلال التقليدية وأنواع الإنتاج المعيشي تحولت إلى العمل المأجور الزراعي والرعي. أما على المستوى الاقتصادي فقد دخلت العلاقات التبادلية والنقدية والمعاملات المالية والرأسمالية والتقنيات العصرية ونظام الري العصري، وبذلك تحول الإنتاج من إنتاج معيشي إلى بضاعة وفقد بذلك الفلاحون الذين كانوا يشكلون أزيد من 90% من الساكنة الاكتفاء الذاتي الغذائي، وفقد البلد سيادته الغذائية وسيادته على الأرض والماء والبنود واختياراته السياسية

كما أن العمال الزراعيين والعمالات لا يتوفرون على الحماية الاجتماعية من تطيب وتعويضات عائلية ولا رخص الولادة والإرضاع والتعويض عن حوادث الشغل، ويتنقلون في وسائل غير آمنة أدت وتؤدي الى حوادث مفعجة، وغياب التأمين من حوادث الشغل والأمراض المهنية خصوصاً الذين يستعملون المواد الكيماوية والمبيدات ... وعموماً تنطبق عليهم المقارنة التي وضعها كارل ماركس حينما أكد أن الرأسمالية الفلاحية هي أسوأ من الفيودالية فهم يعيشون أوضاعاً دون أوضاع أقتان النظام الفيودالي (كارل ماركس: رأس المال الكتاب الثالث 91 البروليتاريا الفلاحية في بريطانيا بداية القرن 19) الذين كانوا يتمتعون بحقوقهم في الأرض التي تكفل لهم حق البقاء على قيد الحياة وإعادة إنتاج قوة العمل ...

ج- مجالات اشتغال اليد العاملة الزراعية: تشكلت البروليتاريا الفلاحية المغربية غالباً في مناطق الفلاحة العصرية والأراضي المستصلحة والمجالات السقوية والقطاعات الممكنة والمجهزة تجهيزاً عصبياً، ويمكن إجمالها في مناطق الهبط وسهل الغرب والشاوية وعيدة الحوز وتادلة وبنى ملال وتريفة بملوية السفلى ... ولا يقتصر تواجد اليد العاملة الزراعية المغربية في المجال الوطني، بل يمتد إلى الخارج خصوصاً بإسبانيا وفرنسا وإيطاليا حيث يقومون بأعمال زراعية موسمية بعقود محدودة المدة تقريباً في نفس ظروف العمل القاسية التي كانوا يعانون منها داخل وطنهم ...

يشغل العمال الزراعيين والعمالات في القطاعات الزراعية وتربية الماشية والصيد البحري وسائر المنتجات التصديرية كالحوامض والبواكر والكروم وتوت الأرض، وأيضاً في حقول الحبوب والشمندر السكري وقصب السكر والقطن والأشجار المثمرة. وإذا كان أغلبهم 97% منهم يشتغلون في قطاع غير مهيكّل ضحيته بصفة خاصة النساء الزراعات فهن غير مؤهلات وغير متعلّقات إلا بنسبة 15%..

2 - نظرة تشخيصية للبروليتاريا الفلاحية بالمغرب وموقعها في الصراع الطبقي:

أ- البروليتاريا الفلاحية المغربية والصراع الطبقي: تاريخياً شكل الفلاحون في المغرب من خلال كونفدرالياتهم القبلية عنصر توازن مع المخزن، وكانوا لا يعترفون له إلا بالولاية الدينية، وفي أحسن الأحوال كانوا يقبلونه كسلطة حكيمية في النزاعات التي تحصل بينهم. أما أسوأ الحالات فكانوا يقاومون طغيان المخزن وسياساته الجبائية الجائرة، ولم يتمكن من إخضاع المغاربة إلا بمساعدة الاستعمار والحركة الوطنية لاحقاً، بل أصبح كبار الملاكين وأشباه الفيودالية وأعيانهم جزءاً من قاعدة المخزن والتخالف الطبقي السائد، كما كانوا طرفاً حضر النسوية السياسية التي تمخضت عن مفاوضات اكس-لي-بان ... لكن ظل الفلاحون الصغار والمتوسطون والسالليون يقاومون تجريدهم من أراضيهم

والسيطرة على مياهم، كما حصل عندما حول الاستعمار مجرى بوفكران، أيضاً دفاع السلالين والسالليات عن الأراضي الجماعية والملك الغابوي في الأودية وصفرو وميسور والصحراء وسوس ...

لكن تبقى أطروحة ماركس وانجلز قائمة حول ثورة الفلاحين، فهم ليسوا طبقة ثورية لكن أفقهم الديمقراطي البورجوازي ثابت، كما يحتفظون بأوامهم الدينية وأفقيهم المتمثل في الحصول وحباسة الأرض. لينين كان يضعهم في مكان مساندي ثورات العمال إلى جانب البرجوازية الصغرى..

البروليتاريا الفلاحية اليوم وجودها النقابي ضعيف ولا ارتباطات لها مع حركات الفلاحين في شمال أفريقيا من أجل السيادة الغذائية ولا حركة طريق الفلاح الدولية ... يجمع علماء السوسيولوجيا وسوسيولوجيا الأرياف وجغرافيا الأرياف بمختلف أطروحاتهم أطروحة جاك بيرك حول المجتمع الجامد، أو أطروحة لازريف حول المجتمع المتغير، أو أطروحة بول باسكون حول المجتمع المركب على أن البروليتاريا الفلاحية من فلاحين صغار ومتوسطين وعمال وعمالات زراعيين محافظين ويحملون عوائق ثقافية إزاء الأرض والعمل والتقنية والماء والسلطة ..

ب- هل يمكن دفع البروليتاريا الفلاحية المغربية لمواجهة النيوليبرالية المتوحشة حول الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والإصلاح

تأثيرات التوسع الرأسمالي على البادية المغربية

الحسين لهنواي

تقديم موجز قبل دخول الاستعمار الفرنسي:

قبل توقيع اتفاقية الحماية الفرنسية للنظام المخزني من طرف الاستعمار الفرنسي ضد قبائل الشعب المغربي الثائرة، كان جل سكان المغرب يتركزون في البوادي بنسبة تفوق 80 في المائة، في حين كانت المدن تضم أقل من 20 في المائة من السكان، أغلبهم من التجار والحرفيين. كانت زراعة الأراضي وتربية المواشي، يشكّلان النشاط الرئيسي للسكان؛ وكان هذا النشاط موجهاً بالأساس إلى تلبية الحاجيات المحلية، لذلك لم يكن هناك فائض في الإنتاج وكانت عملية التجارة ضعيفة كما كان النشاط الفلاحي يلعب دوراً اجتماعياً، بالإضافة إلى دوره الاقتصادي المنحصر بالأساس في تغطية الاستهلاك الذاتي للأسر.

أثناء الدخول الاستعماري:

مع دخول الاستعمار الفرنسي، توسعت آليات وأساليب نمط الإنتاج الرأسمالي، من خلال استعمالاتها التدرجية وعبر التفكير المنهجي للملكية الجماعية والاستغلال المشترك، البناء القاعدي للتضامن القبلي بين كافة أعضاء القبيلة. كانت أهم الأراضي الفلاحية تتمتع بنظام الاستغلال المشترك، فالأرض كانت ملكية جماعية للقبيلة حسب مجالها الحيوي، الذي يشتمل أراضي فلاحية ومصادر الماء والمراعي وجزءاً من الغابة. ومن جملة الآليات التفكيرية التي اعتمدها الاستعمار، سن العديد من القوانين التي جعلت الأراضي الخصبة ومصادر المياه تحت تصرف المعمرين. هذه الوضعية الجديدة أدت إلى طرد الفلاح من أرضه، وبالتالي

فصله عن مجاله الحيوي المعتاد. من أخطر هذه القوانين الاستعمارية: ظهير 7 يوليوز 1914 الذي جعل الأراضي الجماعية وأراضي الأحباس والكيش غير قابلة للتفويت أو البيع، ووضعها تحت حماية الدولة الاستعمارية التي أصبحت تتكلف بتسييرها ومراقبتها، وهذا الظهير هو الذي مهد لفصل العديد من القبائل عن أرضها ومجالها وتحويل فلاحها الصغار إلى عمال زراعيين في ضيعاتهم ومنح بعض الأعيان مع أقلية من الفلاحين بعض الأجزاء لاستغلالها مقابل حمايتهم: تنفيذ سياسة « فرق تسود ». بعد ذلك، أخرج ظهير 27 أبريل 1919 الذي جعل الأراضي الجماعية تحت رقابة مجلس الوصاية ومكنه من صلاحيات تفويت بعض الأراضي لطرف ثالث. بموجب هذا الظهير، استولت السلطات الاستعمارية على أجود الأراضي، تحت غطاء المصلحة العامة، وفوتتها للمعمرين بدعم من الاحتلال العسكري. وفي فترة لا تتعدى ثلاثة عقود، تمكن الاستعمار الفرنسي من السيطرة

مع توالي وتيرة سنوات الجفاف و فشل ما سمي بالإصلاحات، وأمرها مخطط المغرب الأخضر، وأمام تمادي النظام في تنفيذ السياسات التي تملئها عليه المؤسسات المالية الامبريالية، سستراكم الثروات الفلاحية بين أيدي كمشة من الرأسماليين الكبار مقابل التفاقم المهول للفقر، والتهميش في أوساط الفلاحين الصغار والكادحين..

66

الضرائب. بجانب هذا القطاع، هناك قطاع الفلاحة المعاشية التي تهم مساحته حوالي 6.5 مليون هكتاراً متواجداً في أراضي أقل خصوبة وتخضع للتساقط المطرية وتقلباتها، هذه المساحة مشكلة من ضيعات صغيرة وقزمية، يتعاطى مالكوها لزراعة الحبوب والقطن بالإضافة إلى تربية المواشي، بطرق تقليدية. هؤلاء الفلاحون، لا يستفيدون من الدعم العمومي ويعانون من تراكم ديون بنك القرض الفلاحي.

مع توالي وتيرة سنوات الجفاف و فشل ما سمي بالإصلاحات، وأمرها مخطط المغرب الأخضر، وأمام تمادي النظام في تنفيذ السياسات التي تملئها عليه المؤسسات المالية الامبريالية، سستراكم الثروات الفلاحية بين أيدي كمشة من الرأسماليين الكبار مقابل التفاقم المهول للفقر، والتهميش في أوساط الفلاحين الصغار والكادحين، وانتشار جيش من الشباب المعطل الذي سد النظام كل الأبواب في وجهه لصبوحوا عبداً يبيعون قوة عملهم في شروط الاستغلال البشع الذي يفرضه الرأسماليون المحليون والأجانب وحرمانهم من أسسط الحقوق التي نصت عليها مدونة الشغل رغم علاقتها، وإذا ألقينا نظرة على ظروف اشتغال العمالات والعمال الزراعيين في ضيعات الرأسماليين و في محطات تليف الفواكه والخضر التصديرية، سنقف على حجم الاستغلال البشع وجسامة هدر الكرامة الإنسانية بشكل يومي.

فبالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية لملايين السكان في البادية المغربية بسبب تنفيذ السياسات النيوليبرالية الهادفة إلى إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء، فرط النظام في السيادة الغذائية للشعب، فمعدل واردات الحبوب يتراوح بين 30 و40 في المائة من الحاجيات الغذائية للشعب، فيما تقدر نسبة الواردات من السكر ب 60 في المائة وبحوالي 80 في المائة من الزيوت، مع العلم أن هذه المواد تشكل أساس تغذية الجماهير الشعبية.

التامة على التراب الوطني، وتمكن من تفكيك البنيات القبلية وأسس الفلاحة التضامنية على الأراضي الجماعية مع محاولات تدمير علاقات التآزر والتضامن والتكافل السائدة في أوساط مختلف القبائل. وأقام المعمرين ضيعات شاسعة وحديثة في المناطق الفلاحية الخصبة، وهو ما كان الاستعمار يسميه «المغرب النافع» وهي أراض خصبة تتوفر على مصادر الماء.

بعد الاستقلال الشكلي بعد التوقيع على اتفاقية « ايكس لبيان » المشؤومة التي حافظت الدولة الاستعمارية بموجبها على كل مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، سيستمر النظام المخزني في الحفاظ على تطبيق السياسة الاستعمارية في البادية، عبر اعتماده على الملاكين العقاريين الكبار الذين يشكلون قاعدته السياسية الصلبة، ضدًا على محاولات الحكومة الوطنية لعبد الله ابراهيم، التي حاولت التفكير في إرساء أسس أولية لإصلاح زراعي يهدف إلى استرجاع الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرين، وتوزيعها على القبائل التي سلبت منها. سوف ينشب صراع حاد بين حكومة الحركة الوطنية والقصر الذي استنفر الأعيان والملاكين العقاريين الكبار والعملاء المتعاونين مع الاستعمار، ليحسم الصراع لصالح التكتل الملثف حول القصر وحل الحكومة. سيقدم النظام على تنفيذ إصلاح فلاحى لتحسين التقنيات الفلاحية، دون المساس بأسس الملكيات العقارية الكبيرة، في نفس الوقت سيقوم بخلق 685 تعاونية ضمت 23565 فلاحاً صغيراً ومنح 15 هكتاراً لكل فلاح يستغلها ولكن لا يملكها.

سأهم إدخال التقنيات الفلاحية الحديثة في اندماج الفلاحة المغربية في أسواق الرأسمالية العالمية، هكذا، سبتعاش، إلى يومنا هذا، قطاعان فلاحيان مختلفان: قطاع الضيعات الفلاحية الرأسمالية الحديثة، التي تنتج منتجات موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، تحظى بالدعم المالي وتستفيد من مختلف الإعانات والإعفاء من

نضالات العمال/ات الزراعيين في ظل أزمة «فلاحة الملاكين الكبار»

ادريس عدة

تعيش الطبقة العاملة الزراعية في الضياع الفلاحية ومحطات التلغيف، منذ انفجار آفة الفلاحة التصديرية، فلاحة الملاكين الكبار، في بلادنا من جديد، مع انطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، أوضاعا غير مسبوقة، نتيجة لتضافر عدد من العوامل انضادت إلى علاقة الاستغلال البشع التي أضحت سمة ملازمة لتشغيل ليد العاملة الزراعية، في ظل استفحال الشغل الهش، خصوصا مع توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، ونضوب موارد المياه الجوفية والسطحية وانخفاض حقينة السدود إلى مستويات غير مسبوقة، وغلاء المحروقات والمدخلات الفلاحية والأعلاف والأدوية البيطرية، حيث أدى ذلك إلى تعقيدات كبيرة تواجهها فلاحة الملاكين الكبار الذين صعدوا ابتزازهم للدولة، طلبا لمزيد من الدعم، ولدفعها لإنجاز استثمارات عمومية هائلة، لتوفير مياه الري، وغض الطرف عن ضرب شروط الصحة والسلامة والاستغلال الفاحش للطبقة العاملة الزراعية وتسريحها بشكل جماعي وفردى، وفتح وتأمين «جنات» جديدة لمزيد من استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال اليد العاملة، في مناطق الجنوب على الخصوص.

ضرورة التنظيم النقابي والسياسي للعمال الزراعيين

إن تحقيق المطالب البسيطة المشار إليها أعلاه لن يتأتى بالمناشدات والمرافعات، إنما يحتاج لصراع مرير مع باطرونا متوحشة، ترعاها دولة الاستبداد، القائم على مختلف أنواع التمييز والعنف؛ بالتالي يكون التنظيم وتقوية التنظيم النقابي، وتوحيد النضالات وإشاعة روح التضامن العمالي، وقيم البذل والتضحية، لتقوية كفاحية النقابات العمالية، هو السبيل الوحيد لإحراز التقدم في تحقيق هذه المطالب وتحسين المكتسب منها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوعي النقابي الصرف، حتى وإن كان كفاحيا، يظل قاصرا عن تمكين العمال من الإحاطة الكافية بجذور واقعهم المزري، كنتاج لاختلال موازين القوى في صراع هو بالأساس طبقي. بالتالي تبرز ضرورة الوعي السياسي والتنظيم الحزبي، لتمكين العمال من فهم قوانين الصراع الطبقي الذي يشكلون فيه طرفا حاسما. وتمكينهم من تملك مفاتيح الخير الشامل، الذي يخلصهم من شرك الاستغلال الطبقي. وهنا يكون لزاما على المناضلات والمناضلين العماليين، ألا يترددوا في طرح البديل التحرري الاشتراكي، كآفق للنضالات العمالية، وإقناعهم بضرورة انخراطهم في بناء حزبهم المستقل، كأداة ضرورية لإحداث التغيير الجذري الذي تقتضيه أوضاعهم وأوضاع البلاد عموما.

أزمة فلاحة الملاكين الكبار، فرصة للتقدم في تحقيق التحالف العمالي الفلاحي للنضال من أجل البديل. وفي هذا الإطار يكون من واجب المناضلات والمناضلين العماليين، تبيان بأنه لا سبيل للعمال الزراعيين لمواجهة تداعيات الأزمة التي تعرفها فلاحة الملاكين الكبار، إلا عبر انخراطهم المكثف والفاعل في العمل النقابي الوحدوي والمكافح، إن هذه الأزمة تشكل فرصة وسياقا ملائما للنضال، في إطار حزبهم المستقل، من أجل فرض بديل جذري، عن هذه الفلاحة في إطار إصلاح زراعي شامل وديمقراطي، يعيد الأرض لمن يكسح فيها، بما في ذلك العاملات والعمال الزراعيين، باعتبارهم فلاحين بدون أرض، وإقناع هؤلاء بضرورة التحالف الفلاحي العمالي لقيادة النضالات الشعبية في البوادي ضد الاستغلال والإقصاء واستبداد المخزن، وقيادة النضال الشعبي العام للحسم الثوري مع دولة البرجوازية الوكيلة وبقايا الإقطاع، لبناء نظام وطني شعبي ديمقراطي بديل.

ادريس عدة/ القيظرة 10 فبراير 2024

يبقى في رأيي رهين بما يلي:
-توسع تنقيب العمالات والعمال في الضياع الفلاحية، وفي محطات التلغيف وتععيد تنظيماتهم مع السعي لتحقيق وحدتهم التنظيمية النقابية.

- صياغة ملف مطلبى موحد للعمالات والعمال الزراعيين وعمالات وعمال محطات التلغيف ويتمحور أساسا حول:

× تقليص وتقييد اللجوء الى العقود محددة المدة، وشركات التشغيل المؤقت وتجريم السمسة في اليد العاملة؛
× توفير ضمانات الصحة والسلامة في الضياع الفلاحية ومحطات التلغيف وتوفير النقل الآمن وفي ظروف تضمن كرامة العاملات والعمال؛

× تعديل قانون التعويض عن حوادث الشغل وجعل التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، من اختصاص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتخليص العمال ضحايا الحوادث وذوي حقوق المتوفين منهم من ابتزاز حيتان التأمين الخاصة؛

× الزيادة في الحد الأدنى للمعاشات التي يصرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتغيير طريق احتساب المعاشات لضمان حقوق العمال المؤقتين؛

× تفعيل اتفاق على إنهاء التمييز في الأجور الذي يعاني منه العمال الزراعيين والزيادة العامة في الأجور والقطاع الخاص عوض الاكتفاء بتلك الزيادات الهزيلة، في الحد الأدنى للأجور؛

× تحميل الدولة مسؤولية ضمان توازن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والإعراض على أي إصلاح تراجمي لأنظمة التقاعد والتغطية الصحية؛

× تمكين أجهزة تفتيش التشغيل والضمان الاجتماعي من الموارد البشرية الكافية والإطار القانوني الملائم والقرب المجالي من مراكز تواجد العمال الزراعيين وفي محطات التلغيف وتطهيرها من الفساد والمفسدين؛

× ربط الدعم العمومي الموجه للباطرونا الزراعية في الحد الأدنى بتطبيق قانون الشغل وبعقد اتفاقيات شغل جماعية؛

× تشديد العقوبات الرادعة لمواجهة الخرق المستشري لقانون الشغل ووضع حد «للاجتهادات» القضائية التي تضرب بعض المكتسبات القانونية القليلة التي تحمي حقوق العمال؛

× التصدي للتعدلات التراجعية لمدونة الشغل ومواجهة مشروع القانون التكميلي للإضراب ومشروع قانون التحكم في النقابات والمطالبة بإلغاء الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي وضمان الحريات النقابية وتوفير الحماية الفعلية للمسؤولين النقابيين ومناذير الأجراء.

والقضائية المترتبة عن تخلف الباطرونا عن التصريح، وتقليص وتغييب شروط الصحة والسلامة أثناء نقل العمالات والعمال، وداخل مقرات العمل والتهرب من التصريح بحوادث الشغل، وإنكار الأمراض المهنية. لتلجأ مؤخرا إلى نقل استثماراتها إلى إقليم الداخلة، هربا من مناطق فلاحية جعلتها خرابا تحيط به أحياء عمالية بئيسة، والتملص من يد عاملة تتمسك ببعض المكاسب.

كيف السبيل لتنظيم مقاومة العمالات والعمال الزراعيين؟

نتيجة لانسداد آفاق تطور الفلاحة التصديرية (فلاحة الملاكين الكبار)، لانعدام مقوماتها الأساسية على مستوى الموارد الطبيعية خصوصا الماء، واحتمال اندلاع مقاومة حقيقية للاستحواد العنيف على أراضي الفلاحين السلايين، ونظرا لتسارع أزمة هذا النمط الزراعي، فإن الملاكين الكبار سيكتفون هجومهم على الطبقة العاملة الزراعية، عن طريق التسريح الجماعي وابتزاز الدولة والنقابات التابعة بالتلويح بهروب الشركات إلى جهات أخرى خارج المغرب، لذا فانه من الضروري تنظيم مقاومة العمال الزراعيين عبر الأداة النقابية، والارتقاء بوعيهم السياسي لطرح البدائل الجذرية، للتخلص من علاقات الاستغلال بشكل نهائي.

على المستوى النقابي، فإن حماية مكتسبات العمال الزراعيين في هذه المرحلة الحرجة،

**أظهرت الأزمة الروسية
الأكراية، طبقيية هذا الاختيار،
الذي رهن عيش المغاربة
لسلطان الأسواق الدولية
ومصالح الاحتكار المحلي،
خصوصا مع توالي سنوات
الجفاف خلال الست سنوات
الآخيرة. الأمر الذي قاد دولة
الباطرونا إلى تقوية تدخلاتها
المالية المباشرة وغير المباشرة،
لإنقاذ هذه الفلاحة من
أزمتهما على حساب المال العام، بالدعم المالي
المباشر وإطلاق مشاريع مائية مكلفة، بذريعة
توفير مياه الري للفلاحة والشرب للمواطنين
عبر تحويل مياه الأنهار في اتجاه المداير
السفوية التي تخنق تحت وطأة الجفاف
ونتيجة لتجفيف الموارد المائية، وتحلية مياه
البحر، وهي مشاريع باهظة الكلفة، إذا ما
أضيفت لها تكاليف الاستثمارات الضخمة
لتوفير الطاقة الضرورية لإقامتها وتديريها.
ولم تغفل الباطرونا الزراعية هذه الأزمة،
لتنحذ منها ذريعة لتقوية استغلال العمال
عبر مضاعفة كتلة الشغل اليومية لكل عامل،
وتقليص اليد العاملة، عبر التسريح الفردي
والجماعي، والإمعان في الاعتماد على شركات
التشغيل المؤقت والسماصرة/الشناقة،
والتهرب من التصريح لدى الصندوق
الوطني للضمان الاجتماعي والاستفادة من
«العفو» المؤدي إلى إسقاط الغرامات الإدارية**

نهاية المشروع الصهيوني

غسان أبو نجم

(الجزء 3)

وتنامي المشروع الوطني الفلسطيني

لأنه قام على أساس إحلالي مستهدفاً بنية شعبنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وسعي ويسعى يوماً إلى تهجير شعبنا بكل الوسائل الطوعية والقصرية والتمدد نحو باقي أقطار الوطن العربي لتحقيق حلمه الصهيوني ببناء دولته من النيل إلى الفرات.

ولولا مقاومة هذا الشعب وتمسكه بأرضه وقضيته وقدرة أبناء هذا الشعب في التصدي لمخططات القتل والتهجير وحفاظه المستميت على سرديته التاريخية رغم حالات الجزر التي كانت تمر بها مقاومته إلا أنه ظل متمسكاً بحقه التاريخي بأرضه ووطنه ومدافعا عنيداً عن شرعية وجوده ونضاله التي لم يذخر الاحتلال جهداً في اجتثاثها عبر الوسائل العسكرية أو الصفقات السياسية مع الأنظمة العربية الرسمية أو مع بعض أطراف اليمين الفلسطيني والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً يتبع

ورغم هذه التناقضات الطبقيّة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مكونات الكيان الصهيوني إلا أن الكل الصهيوني يجمع على عدائه لفلسطين وشعبها وساهمت كل الأطياف السياسية في قمع وقتل وتهجير شعبنا فمن أسس الكيان علمانيون صهاينة ومن يحاول تدمير المسجد الأقصى صهاينة متدينون فاشيون ومن قاد الحروب ضد الشعب الفلسطيني قوميون فاشيون ومن انتخب هذه الحكومة الفاشية العنصرية هم أغلبية الجمهور الصهيوني مما يعني أننا أمام تجمع فاشي عنصري بكل مكوناته معادي للشعب الفلسطيني وسلب الأرض والبيت ووسيلة الإنتاج ويمارس كل أشكال القتل لأبناء هذا الشعب مما يعني أن كل من يعيش منهم على أرض فلسطين هو محتل ومغتصب بغض النظر عن هويته السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية والإيدولوجية. وإن طبيعة الصراع معه صراع وجودي

أي جزء من أرض الميعاد وقتلهم رابين بعد اتفاق أوسلو خير دليل. وعمدت إلى التهديد والوعيد لكل من يحاول الوقوف أمام التمدد الاستيطاني أو اقتحامات بيت المقدس أو الحفريات بأسفله للبحث عن الهيكل المزعوم وأطلقت العنان لقطاعان المستوطنين للاعتداء على أبناء الشعب الفلسطيني والسطو على أرضه وإطلاق النار على أبناء هذا الشعب. مما تقدم نلحظ أن الكيان الصهيوني يعيش أزمة بنيوية منذ قيامه وهذه الأزمة تفاقمت وتفاقم يوماً بعد يوم وتأخذ منحنيات مختلفة وتكشف العديد من التناقضات الطبقيّة والاجتماعية تجلت بمستواها السياسي بين الأحزاب السياسية الصهيونية الممثلة للمستوطنين الذين يشكلون الأيدي العاملة ويتوزعون في غلاف غزة وشمال فلسطين وبين الشرائح الرأسمالية التي تتمركز في المدن الكبرى والامنيويات التي يتمتع بها هذه الشرائح.

إن جملة التناقضات التي عصفت بالكيان الصهيوني بين اليمين القومي الصهيوني الفاشي والأحزاب الدينية الصهيونية المتحالفة معه والأحزاب العلمانية كانت نتيجة طبيعية لما حققته أحزاب الصهيونية الدينية من امتداد بين الجمهور الصهيوني وخاصة جيل الشباب الذي نشأ على فكرة واحدة هي أن فلسطين أرض الميعاد وأن الفلسطيني عدوه الأول وأن العربي الجيد هو العربي الميت ووصل الحد بهذه الأحزاب إلى إنكار وجود شعب فلسطيني ومع مرور الوقت اتسعت القاعدة الاجتماعية لهذه الأحزاب فأوصلتها إلى مركز القرار في الكيان الصهيوني على حساب باقي الأحزاب السياسية العلمانية التي ضاقت قاعدة امتدادها في أوساط الجمهور الصهيوني الذي تم تحشيدته وبطريقة فاشية عنصرية ضد كل من يحاول التعارض مع توجهاتها العنصرية الفاشية أو محاولة التنازل عن

رأي مجلة الهدف: المهمات الفلسطينية الراهنة في مواجهة العدوان الصهيوني وتداعياته

قد يستمر العدوان الصهيوني - أمريكي على قطاع غزة شهراً آخر أو شهرين أو أكثر، وتتضاعف أعداد الضحايا من أبناء شعبنا، ويستكمل العدو تدمير كل مقومات الحياة هناك، وبنفس الوقت سترتد أعداد القتلى والخسائر لدى العدو، وعاجلاً أم آجلاً سيتوقف العدوان بغض النظر عن مآلاته سواء حقق أهدافه أو فشل في تحقيق أي منها، وما أن تصمت المدافع وتتوقف الحرب إلا وتبدأ حروب ومعارك من نوع آخر وفي جبهات مختلفة. وقبل الحديث عن الصراعات والتداعيات الداخلية ينبغي الإشارة إلى اضطرار أطراف الصراع إلى الاستعداد لجولات جديدة من القتال. سيعمل العدو الصهيوني على تعزيز قوته وقدراته العسكرية محاولاً استرداد واستعادة الثقة المفقودة ورفع المعنويات المنهارة لجيشه وأجهزته الأمنية وللمستوطنين والمستجيبين، وستعمل المقاومة للتخضير لجولات وجولات من القتال والعمليات الفدائية وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد باعتبارها حركة تحرر وطني، ما نحن بصدده وما سنتوقف عنده الآن هو:

”

التداعيات الداخلية على الكيان الصهيوني

في سياق تحميل المسؤوليات ومسألة المعدين من السياسيين والعسكريين والأمنيين والجزبيين عن الإخفاقات والانكسارات منذ السابع من أكتوبر وحتى ما ستؤول إليه هذه الحرب ستحدث الكثير الكثير من الأزمات والتي قد تبدأ بالاتهامات وتم لجان التحقيق أو التقصي وبعدها المحاكمات والأحكام وما سيرافق ذلك أو يتبعه من إقالات أو إستقالات لقادة ومسؤولين وجنرالات. إن أي إنجاز قد يحققه العدو حتى نهاية هذه الحرب لن يستطع أن يشغل الصهاينة عن مشكلاتهم وأزماتهم البنوية والمستجدة.

سيطفو على السطح ويحتل المشهد السياسي الصراع الحاد بين الصهيونية الدينية والصهيونية العلمانية ليس فقط من بوابة الإصلاح القضائي بل من بوابات عديدة مثل: الخدمة في الجيش، المناهج التعليمية، الموازنات، وأية امتيازات أخرى حصلت عليها الأحزاب الدينية أو قد يحصلوا عليها عبر سياسة الإبتزاز التي يمارسونها عند أية تشكيلات حكومية قائمة أو قائمة.

وسيكون للأزمة الاقتصادية وحجم الخسائر على مختلف الصعد الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية وغيرها والتي قد تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، وما سينتج عن

سيوفر الظروف المناسبة لإعادة الإعمار، واعتبار ذلك من أولويات المهام الوطنية الراهنة، لا وقت لدينا للبحث مجدداً في قضايا الانقسام وتبعيداته، بل تفرض علينا المسؤولية الوطنية لتجاوز كل ذلك لصالح توظيف كل الجهود والطاقات لإنجاز المهام الراهنة والملحة.

رغم حجم التضحيات من الشهداء والجرحى والمعوقين والمفقودين ورغم ومئات آلاف النازحين، ورغم حجم التدمير والتخريب الممنهج للأحياء السكنية ومئات آلاف المساكن

ومعظم المؤسسات والمقرات الحكومية والخاصة، وكل البنى التحتية من مياه وكهرباء ومدارس ومشافي واتصالات وكل مقومات الحياة، إلا أن ذلك يجب أن يزيدنا القوة والصلابة في معركة التحدي والمصير خاصة أن عدونا الصهيوني يعاني من صعوبات وأزمات لا حصر لها، فهو أشبه بحالة الاحتضار وبمستوى من التفكك والهلاك والعزلة الدولية، فالفرصة مواتية تماماً للوحدة الوطنية الفلسطينية ووضع خطة الطوارئ العاجلة مستفيدين من التأيد العالمي وقوى المقاومة في المنطقة لتوجيه المزيد من الضربات الميدانية والسياسية، وإدارة المعركة بكل أبعادها وبأقتدار، والشيطان الأساسيان هما قيادة طوارئ موحدة، وتغليب المصالح الوطنية على كل المصالح، وإرادة صلبة ترقى إلى مستوى التضحيات وملامح الصمود التي يسطرها شعبنا والمقاومة.

الشعبية لتحرير فلسطين لجميع فصائل المقاومة الفلسطينية من أجل تشكيل قيادة طوارئ وطنية للتصدي للمهام الوطنية الملحة، ولتكون مدخلاً حقيقياً للوحدة الوطنية الفلسطينية واستعادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى دورها ومكانتها ومنطلقاتها الكفاحية الرائدة قاطعين الطريق بذلك على العابثين بواقع ومستقبل شعبنا وقضيتنا الوطنية وسياسة التخوين وسياسة الاتهام والتهديد والوعيد...

على القيادة الرسمية في المنظمة والسلطة القطع الكامل مع العدو وكل الاتفاقات الموقعة معه والعودة إلى خيار الشعب والمقاومة بكل أشكالها، ولن يكون مسموحاً لأي كان تبرئة العدو من دم أطفالنا ونساءنا وكل الأبرياء والأمنيين وتحميل المسؤولية لمن قام وانجز بنجاح وإيقان العملية الفدائية النوعية والبطولية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر.

من الطبيعي اليوم مواجهة العدوان ومخططات التصفية والتهجير والإبادة وتعزيز صمود شعبنا وحماية كل المقاومة والمقاومين في غزة والضفة و القدس وكل فلسطين... إن مهمة وقف العدوان على شعبنا وأرضنا وقدسنا ومقدساتنا ووقف الاستيطان وهجمات المستوطنين وإنجاز عملية تبادل الأسرى على قاعدة «الكل مقابل الكل» وانسحاب القوات الصهيونية ورفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وإغاثة أهلنا هناك، كل ذلك

ودمار في قطاع غزة وصل إلى حد حرب الإبادة الجماعية، سيكون له أبلغ الأثر على الحياة السياسية والاجتماعية والنفسية هناك، وسيكون ذلك من أولى التحديات والمهام الوطنية الفلسطينية. يبقى السؤال المركزي حول طبيعة وطريقة الجهة المعنية بقيادة الحركة والتصدي لكل استحقاقها المباشرة واللاحقة سواء في الميدان أو على المستوى السياسي.

المرحلة حرجة ودقيقة وخطيرة جداً وبحاجة لكل الفلسطيني على قاعدة الدفاع عن شعبنا وصون مصالحه وحقوقه، والارتقاء إلى أعلى درجات الشعور بالمسؤولية لحماية المقاومة وكل الأبعاد والمعاني الاستراتيجية لعملية السباغ من أكتوبر البطولية «طوفان الأقصى».

يجب أن نستكمل المعركة الميدانية والسياسية موحدين، فالشعب الفلسطيني هو ولي الحق والأرض والدم، ولا يجوز لأي طرف كان أن ينصرف وكأنه صاحب الولاية الحصرية على الشعب ومصيره. لم تعد الشرعية الرسمية مؤهلة لذلك ولن تكون قيادة المعركة في الميدان كافية لذلك.

بعيدا عن الأفكار العدمية أو أي شكل من أشكال التطرف اليميني أو اليساري، وأسما الحاجة والضرورة لتوحيد الجهود والإمكانات والطاقات، نحن بحاجة ماسة في هذه المرحلة بالذات للمبادرة التي تقدمت بها الجبهة

ارتفاع نسب التضخم من انعكاسات سلبية على مستوى الحياة المعيشية، وكل ذلك سيطرح ويعمق أسئلة الوجود ومستقبل الكيان، وسنرى أيضا تفاقم أزمة المستوطنين وعودتهم إلى غلاف غزة وشمال فلسطين وانعدام الثقة بإمكانية توفير ما يلزم من أمن وحماية مستدامة.

غضب أهالي الجنود والمدنيين والرهائن القتلى والمفقودين وثورتهم على قادة الحكومة والجيش والأجهزة الأمنية للعبث بمصير أبنائهم وقتل بعضهم بالخطأ كما يدعون، هذا إذا استبعدنا قانون هانبيال الذي يجيز قتل الأسير الصهيوني وأسرره.

إن تفاقم القلق الوجودي لدى الكيان الصهيوني، وضعف المناعة «القومية»، وعدم متوقفة قوة الردع الاستراتيجية، سيضاعف من حدة أزمته البنوية، وسيحول دون المزيد من الانسحاب والإستجاب من اليهود في العالم، هذا إن لم يغدو نابذاً أو طاردا لليهود من داخل الكيان، موضوعياً بلغ الصراع ذروته القصوى وبدأت ملامح الوهن والضعف والتآكل واضحة كل الوضوح في بنية الكيان الصهيوني، الأمر الذي يبشر بإمكانية أفوله وتفككه وانهاره.

التداعيات الداخلية على المستوى الفلسطيني

إن ما خلفه العدوان من قتل وخراب

إدارة بايدن تغرق في البحر الأحمر

عبد الواحد ناجم

”

تتواتر أزمات الرأسمالية على كافة المستويات والأبعاد، لكنها تعمقت خلال هذا الربع من القرن الحالي بشكل أسرع، متجلية في إفلاس العديد من الأبنك العملاقة والعقارات وانكماش اقتصادات مجمل دولها... ومحاولة للتجاوز، ولاستمرار الهيمنة وجب الإمعان في المزيد من سياسات إضعاف الضعفاء عبر إذكاء التفرقة وتقسيم المقسم في إطار مشروع الفوضى الخلاقة وإشعال الحروب المدمرة التي لا تنطفي في منطقة حتى يتم إشعالها في أخرى، من طرف الإمبرياليات الغربية وعلى رأسها الأمريكية. وهذا هدف المشاريع والخطط الجيوسراتيجية المعدة لمنطقتنا لاستدامة الاستحواذ على مقدرات شعوبها والسيطرة العسكرية والتبعية الاقتصادية... غير أن طوفان الأقصى كشف التغيرات القاتلة للقوى المتغترسة على المستوى العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي... ناهيك عن إفلاسها الأخلاقي حيث برزت بالمكشوف الممارسات القروسطية، مع تحول الطبقة البورجوازية من طبقة ثورية إثر تشكلها، إلى طبقة متوحشة متغولة مغترفة في السلوكيات الصمغية... باسم قيمها الحضارية!! في المرحلة الحالية من تطور الصراع... وصلت للإبادات الجماعية والمجازر المتغولة، المقنونة مباشرة بفضل الإعلام على الفضائيات ووسائل التواصل... (أخرها المجازر المروعة في حق الأطفال والنساء والمذنبين المهجرين المرتكبة بمدينة رفح الفلسطينية).

الحضر الملاحي اليمني على البحر الأحمر وآثاره القوية

أسوة بالمقاومة اللبنانية والعراقية، فرض اليمن معادلات جديدة في إطار قراره الشجاع والتحامه بملحمة طوفان الأقصى ونصرة لأهل غزة إثر العدوان الغاشم، حيث اتخذ قرارات حاسمة، بدءا بشن عدد كبير من العمليات العسكرية ضمن مسار تصاعدي، بإطلاق عدد كبير من الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيرة على بعد 1800 كم، على أهداف عسكرية حيوية واستراتيجية بالكيان في أم الرشراش «إيلات» وصحراء النقب، ثم قرار إغلاق البحر الأحمر أمام السفن الصهيونية، وإضافة إغلاق الملاحة بالبحر العربي كذلك أمام كل السفن العمالية المتجهة إلى موانئ الكيان الصهيوني.

كما جاء على لسان الناطق الرسمي للقوات المسلحة اليمنية يوم 09 دجنبر 2023: «منع مرور السفن المتجهة إلى الكيان الصهيوني من أي جنسية كانت إذا لم يدخل لقطاع غزة حاجته من الغذاء والدواء، تجسيدا للموقف اليمني في فرض معادلة البحر الأحمر نصرة للشعب الفلسطيني، انطلاقا من الشعور بالمسؤولية...» تجاه القضية الفلسطينية. وفي اليوم الموالي أعلن نفس المتحدث العسكري يحيى سريع في بيان متلفز، استهداف سفينتين «إسرائيليتين» بمضيق باب المندب في البحر الأحمر غربي اليمن، بصاروخ بحري وطائرة مسيرة.

ثم تلا ذلك احتجاز السفينة «غلاكسي ليدر»، في عملية شنتها القوات البحرية اليمنية يوم 19 نوفمبر 2023 في البحر الأحمر، المملوكة لشركة تابعة ل«رجل الأعمال» الصهيوني أبراهام رامي أونغار. كما تم بعدها استهداف سفينة «يونتي إكسبلورر» بصاروخ بحري، وسفينة «نمبر ناين» بطائرة مسيرة بحرية. ليستمر قرار القوات المسلحة اليمنية بمنع «السفن الصهيونية من الملاحة في البحرين الأحمر والعربي، حتى يتوقف العدوان الصهيوني على إخواننا الصامدين في قطاع غزة»، كما أعلنه زعيم انصار الله عبد الملك الحوثي.

تماديا في رعونته الرئيس الأمريكي الخرف يهب لنجدة تتيهاه الأخرق

فيما يبدو كرد فعل على الإنجاز اليمني الغير مسبوق، ويقرر من بايدن أرسلت أمريكا بوارجها وقطعها الحربية إلى البحر الأحمر وتبعتها بريطانيا بخطوة مماثلة. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، من تل أبيب، عن تشكيل تحالف «حارس الأزدهار»، وإنشاء «قوة بحرية متعددة الجنسيات لحماية الملاحة في البحر الأحمر ومضيقه»، وضم التحالف بعض الدول الغربية بالإضافة إلى البحرين وكيان الاحتلال. كما تم العمل على إصدار القرار 2722 (2024)، من مجلس الأمن الدولي (يشكل أداة في خدمة الاستراتيجيات الإمبريالية)،



ثمن الغوص في البحر الأحمر باهض

العمليات العسكرية مكلفة للولايات المتحدة، حيث تتفق بمبالغ جد كبيرة على عملياتها العسكرية في البحر الأحمر والخسائر السياسية أكبر... إضافة لأضعاف النفوذ الأمريكي مقابل نفوذ روسيا والصين اللتان تسعيان إلى ملء الفراغ وتغيير موازين القوى في المنطقة: بعد أن بدت أمريكا عاجزة عن حماية مصالحها ومصالح الكيان، وهو ما لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية.

كل هذا إضافة لآثار الجمة الظرفية والإستراتيجية التي خلفها طوفان الأقصى. فالأقتصاد الصهيوني يعتبر المتضرر الأكبر، حيث تجري الإستهدافات للناقلات البحرية المرتبطة بالكيان على صعيد الصادرات والواردات (توقف نشاط الموانئ). وخسائر في قطاعات السياحة، مع توقع انخفاض في معدلات النمو، مع ارتفاع أجور الشحن البحري بين آسيا وأوروبا والأميركتين بنسبة وصلت إلى 173% منذ نوفمبر 2023...

هذا بالإضافة إلى تعليق كبرى شركات الشحن في العالم -مثل «إم إس سي» و«ميرسك»- رحلاتها التجارية عبر البحر الأحمر منذ منتصف ديسمبر الماضي، واستعاضت عنه بالطريق الذي يمر برأس الرجاء الصالح جنوبي دولة جنوب أفريقيا، وهو ما يرفع التكلفة ويعطل الإنتاج.

وهذا يؤكد فشل أمريكا عسكريا في البحر الأحمر، رغم حشد الدعم الدولي لهذه المهمة، والدور المشين للطابور الخامس والأنظمة والرجعيات العربية، وخاصة الخليجية المطبوعة سرا و/أو علنا (السعودية××، الإمارات، قطر

وبعد يومين من القرار، قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وكندا، وكوريا الجنوبية، وهولندا بشن سلسلة من الغارات على عدة مدن ومناطق يمنية.

وذلك رغبة في تحقيق أهداف دفيئة أمريكية بريطانية صهيونية في المنطقة. بالسيطرة على الممرات المائية «يضعف ويهدد التواجد الصيني بالممرات البحرية...» برأي بعض الخبراء، وأيضا لاسترجاع الهيبة ولردع دول المنطقة... (وللتذكير فإن هذه المنطقة كانت منذ سنة 1977 حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، منطقة نفوذ لهذا الأخير، وكانت عدن «أشتركية» حين كانت عاصمة اليمن الديمقراطية).

وأكد أن الضربات التي يتم توجيهها لليمنيين لن تضعف قدراتهم العسكرية، ولن توقف هجماتهم. وبدلا من أن تنخفض هذه الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن، يلاحظ أنها استمرت بل توسعت باستهداف سفن أمريكية وبريطانية بعد أن كانت تقتصر على السفن المرتبطة برببيتهم «إسرائيل».

مما جعل سقف التصريحات ينخفض، حيث طلب وزير الدفاع البريطاني من إيران التدخل لدى اليمنيين وحزب الله ل«وقف الهجمات»!!!

أما تجنب أمريكا لاحتكاك المباشر مع إيران، فلكونها تمتلك ترسانة متطورة من مختلف أنواع الأسلحة البحرية والجوية... التي قد تشكل تهديدا للقواعد الأمريكية المنتشرة بشكل سرطاني في المنطقة، ولحاملات الطائرات كذلك...

(والبحريين) في فك العزلة عن الكيان، عبر الخط البري للتمويل انطلاقا من دبي مروراً بالسعودية والأردن وصولاً للكيان.

هوامش:

×القرار 2722 (2024)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 9527، المنعقدة في 10 يناير 2024.

اعتمد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2722 في 10 يناير 2024. وبموجب القرار، صوت مجلس الأمن على قرار يطالب فيه «أنصار الله الحوثيين» بالتوقف عن مهاجمة سفن الشحن المارة في البحر الأحمر. (امتنعت الجزائر، وروسيا، والصين، وموزمبيق عن التصويت). وتجاهل العدوان على غزة تماما بدلا من الإشارة إلى وقف الحرب، تحدث عن وقف النزاع بصفة عامة «وقف النزاعات التي تساهم في التوتر الإقليمي» فقط ولم يشير لا من قريب ولا بعيد إلى الأسباب.

كما أعطى شرعية لعسكرة المنطقة والسيطرة على واحد من أهم الممرات المائية في العالم (مضيق باب المندب) من طرف أمريكا وبريطانيا. (بحجة حق الدول في الدفاع عن نفسها من هجمات) حسب لفظ القرار.

×× تعتبر السعودية منذ زمان مجرد بقرة حلب في نظر أمريكا، كما أعلن ترامب ذلك بوضوح حين وقع معه الملك سلمان صفقة «دفاعية» تبلغ قيمتها 110 مليارات دولار، ومجرد زبون وفي ما يقرب من 10% من صادرات خرقة الأسلحة سنويا بقيمة مئات مليارات الدولارات...

نفس الأمر بالنسبة للشركات الأمريكية مثل لوكهيد مارتن، بوينغ، رايتيون، جنرال ديناميكس، نورثروب غرومان، جنرال إلكتريك، إكسون موبيل، هالبرتون، هانويل، شلمبرجير وشركة داو كيميكال... صفقات بقيمة خرافية. بالإضافة ل«الاستثمارات السعودية بالمشاريع الاقتصادية في معظم الولايات الأمريكية بأموال طائلة، والإيداعات المالية للبنوك هناك...

وهذا ينطبق على الإمارات الخليجية الأخرى.

كرة القدم: أفيون جديد أم زفرة للمضطهدين؟

شهد شهر يناير من السنة الحالية تنظيم كأس أمم إفريقيا بساحل العاج، والتي شارك بها المنتخب الوطني المغربي لأول مرة باعتباره المرشح الأبرز للفوز بالبطولة بعد المسيرة التاريخية التي سجلها بمشاركته بكأس العالم قطر 2022. لكن هذه المشاركة، كما سابقتها، كانت مخيبة للآمال حيث خرج المنتخب الوطني من الدور الثاني، بالرغم من الأداء الجيد الذي قدمه خلال مرحلة المجموعات.

لقد شكل هذا الإقصاء، صدمة للشارع المغربي، الذي كان يمني النفس بلحظات نجاح إضافية، ولو مؤقتة، تعيد مشاهد الفرحة والنشوة التي عاشها خلال مونديال قطر.

عصام بنكروم



لقد أشرنا في مقالات سابقة بجريدتنا إلى مجموعة من الاختلالات التي تعاني منها كرة القدم المغربية خصوصا والرياضة عموما، والتي يمكن من خلالها اعتبار النتيجة التي حققها المنتخب بغير المفاجأة. لكن ما يهمني هذه المرة، هو محاولة تقديم عناصر إيجابية لردود أفعال الشارع المغربي سواء حالة النجاح أو الفشل، ومحاولة ربطها بالسياسات السياسية والاجتماعية وطريقة تفاعلنا معها كقوى معارضة بالمغرب.

بداية، نعي جميعا أن كرة القدم تتجاوز بكثير كونها مجرد رياضة أو أداة للترفيه أو الإلهاء. فكرة القدم تكتسب شعبيتها من طابعها الديمقراطي، على الأقل في المستوى الهائلي. فهي رياضة جماعية لا تحتاج إلى الكثير من المتطلبات أو اللوازم، أو ملاعب مخصصة، فقطعة قماش مدورة يمكن أن تفي بالغرض.

وبالرغم من أن كرة القدم اختراع برجوازي بالأساس، انحصر في بداياته على البرجوازية الكبيرة والمتوسطة البريطنانية، إلى أن العمال والكادحين استطاعوا أن يجدوا لهم مكانا للمشاركة باللعب وتأسيس فرقهم وتراجع مشاركة البرجوازيين بها، لأنها لم تعد رياضة حصرية لهم، بل اضطروا بعد ذلك إلى مشاركتها مع طبقات أخرى، مما يجعلهم يوجهون اهتمامهم لرياضات فردية أخرى «تليق بهم» وبالطبعة التي ينتمون لها. قبل أن يسيطر عليها رأس المال مجددا بداية من سبعينيات القرن الماضي، على الأقل في مستواها الاحترافي.

إن هذه الشعبية الكبيرة وإمكانية ممارستها من طرف الجميع دون تمييز هي من أعطى لكرة القدم كل هاته الأهمية، لكي تصبح في العديد من المحطات حاملة لطموحات الشعوب وآمالهم. وينطبق هذا على الشارع المغربي الذي شكلت له مسيرة المنتخب خلال كأس العالم الأخيرة مصدرا كبيرا للفرح والافتخار.

في خضم الأوضاع المزرية التي يعيشها، ومراكمته الفشل على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شكل هذا النجاح بالنسبة للمغاربة نجاحا رمزيا أعطاهم بعض الأمل في إمكانية المغاربة التفوق ليس في كرة القدم فقط، بل في مختلف المجالات، بعد أن ساد الإحباط، وأصبح الفشل مرادفا للمواطن المغربي ومواطني دول العالم الثالث، التي بدورها رأت في هذا النجاح انتصارا رمزيا لفريق متواضع على قوى كروية كبرى مسيطرة على اللعبة منذ عقود، وهو ربما الشيء الذي يمكن أن يفسر المساندة الكبيرة التي حضي بها المنتخب المغربي من طرف دول لا تجمعنا بها روابط كبيرة، باستثناء كونها

أهمية لشرائح واسعة من الكادحين. عوض ذلك، يكتفي البعض بالتعبير عن العداوة لهذه الرياضة من خلال مواقف مجتزأة وتحليل سطحي يقتصر على وصفها بكونها «أفيونا» جديدا للشعوب، في حين أنها تشكل في العديد من الأحيان «زفرة» للعديد من المتهورين والمضطهدين. إضافة إلى ذلك، يعي العديد من منتبعي ومحبي كرة القدم جيدا أن مثل هذه الانتصارات لا يمكنها أن تنسي الكادحين في هومومهم مع بداية الصباح الموالي.

ختاما، إن دورنا كمناضلين من أجل تغيير جذري في بلادنا هو العمل على توفير مصادر فرح وسعادة دائمين وحقيقيين لشعبنا من خلال نظام ديمقراطي يوفر سبل العيش الكريم والحرية لمواطنيه ومواطناته، لكنه طريق طويل وشاق، يمكن أن يدوم لسنوات أو عقود. في انتظار ذلك، من حق شعبنا أن يعيش بعض لحظات السعادة والأمل، ولو الظرفي، في ظل الواقع المزري الذي يعيشه. كما من دورنا كذلك، البحث عن الأطر أو تكوينها لنتمكن من خوض الصراع حول الواجبتين الثقافية والرياضية من خلال تحليل سياسات المخزن في المجالين ومواجهة كل محاولاته لاستثمارها في بيع الوهم لشعبنا.

تعيش نفس ظروفنا وإحساسنا بالفشل والهيمنة المفروضة علينا.

يذهب الكثير من مناضلينا إلى كون كرة القدم أفيونا جديدا للشعوب، يجعلهم ناسين أو متناسين لهمومهم الحقيقية واليومية، سواء من خلال الأمل في نجاحات فرقهم أو منتخباتهم. وقد يقبل هذا الطرح جزءا من الصواب، خصوصا باستغلال الأنظمة لمثل هذه النجاحات واعتبارها نجاحا لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، الشيء الذي ذهب له النظام المغربي لتقديم نجاح المنتخب الوطني كنجاح لسياساته خلال العقدين الماضيين، ومؤشرا عن نجاح يندرج في إطار تطور يعرفه المغرب بشكل عام. إلا أن الإقصاء الأخير جاء ليفند هذا الوهم الذي حاول النظام بيعه كما هو الحال لسياسات أخرى سابقا.

لكن استفراد المخزن بمثل هذه النجاحات «اللحظية» يرجع في جزء منه لغياب أي انخراط للقوى المناهضة له في النقاش العمومي للسياسات الرياضية التي يستشري بها الفساد، نظرا لغياب الأطر المطلعة والمتتبعة للشأن الرياضي، القادرة على تحليله وتبيان مكامن الخلل وفضح الفساد داخل، وجعلها واجهة أخرى من واجهات الصراع، لما يشكل من



ان كرة القدم تتجاوز بكثير كونها مجرد رياضة أو أداة للترفيه أو الإلهاء. فكرة القدم تكتسب شعبيتها من طابعها الديمقراطي، على الأقل في المستوى الهائلي. فهي رياضة جماعية لا تحتاج إلى الكثير من المتطلبات أو اللوازم، أو ملاعب مخصصة، فقطعة قماش مدورة يمكن أن تفي بالغرض.

شظايا من الذاكرة:

عن تجربة اعتقال في سنوات الجمر والرصاص

اعتقل أخي أحمد وهو شاب، حيث قضى أربع سنوات في إطار مجموعة 16، تنقل فيها بين سجن اغبيلة بالدار البيضاء وسجن «عين علي مومن» بسطات. كان طالبا يتابع دراسته بكلية الآداب بعين الشق ومنخرطا في الاتحاد الوطني للطلبة المغرب ضمن تيار الطلبة القاعديين، كما كان عضو الجمعية الثقافية «الطريق» بالحي الحسني وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الدار البيضاء. انخرط بعد خروجه من السجن في حزب النهج الديمقراطي بعد تأسيسه وساهم في تأطير مجموعة من الندوات التي نظمها الحزب، كما تقلد مسؤولية في فرع الحزب بالدار البيضاء. كان قارئا نهما، ومثقفا عضوا بامتياز، انخرط أيضا في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات بالمغرب، واعتبر من المؤسسين لمندتي الحقيقة والإنصاف. اشتغل مدققا لغويا في العديد من الجرائد المغربية الورقية والالكترونية.

رشيدة سيابة



في شهر يناير 1985، كان الجو باردا وممطرا، كنا في عميق النوم، وإذا بالبواب يطرق فجرا على الساعة السادسة صباحا. فتحت أختي الكبرى الباب، فاقترح أربعة أشخاص المنزل: إنهم من الشرطة يسألون عن أخي أحمد. وإذا بالعزيم يستيقظ مرعوبا كأنه على دراية بالموضوع، بينما بدأ بعضهم بتفتيش البيت والبحث في كتبه. لما سألهم أبي عن سبب أخذهم لأخي أحمد أجاب أحدهم: مجرد استجواب لا أقل ولا أكثر. هكذا اقتادوه للمجهول. لقد افتقدنا أخانا الغالي لمدة ثلاثة أشهر، كنا نبحث عنه في كل المخافر والكوميسيريات. إلى أن علمنا بوجوده بدرب مولاي الشريف. ظلت عائلتنا في معاناة شديدة، أمي المسكينة لم تكن تنام الليل، وانقطعت عن الأكل في غياب فلذة كبدها، كانت تناديه وتبكي طوال الليل مرددة هذه الكلمات: «أه يا ربي، أنا أفترش الفراش واللبل قارس، أنا لذي أكل وابني البار يعلم به الله هل هو حي أم ميت..»

وقمعه من طرف الشرطة، أمام أنظار مجموعة من هيئة الدفاع الحقوقية التي جاءت لمؤازرتهم والدفاع عنهم. لما كان أحمد في المخفر كان بيتنا

يستقبل باستمرار مجموعة من الرفاق الأوفياء ذوي المبادئ الصلبة يصبرون أمي ويطلبون منها الذهاب إلى الجرائد والصحف للإعلان عن غياب أحمد. فعلا وضعنا بيانات في كل من جريدة أنوال والاتحاد الاشتراكي. هكذا توالى الجلسات حتى النطق بالحكم الظالم والسلطوي على الأبرياء وتثبيت الأحكام الجائرة.

بعدها كنا نعيش في سلام وفرح، دخلنا في مخاض السجن والزيارات الأسبوعية ومحنة القفة السجنية التي فرضت علينا بثقل أوزارها ومسؤوليتها القاسية. فأبي كان عاملا بسيطا، دخله محدود، وكانت زيارة السجن كلها معاناة وتفكير في تدبير شؤون أحمد وتغطية حاجياته.

كانت المعاناة قاسية مع أيضا مع الحراس المسمى «العود» وأعوانه من الحراس الذي كان يحرص على تفتيش كل صغيرة وكبيرة، ويسهر على حرمان أخي ورفاقه من الكتب، ومن المسائل الضرورية والمهمة التي كان بحاجة إليها ولم تكن ممنوعة، كما كان يحرص على تحديد من يدخل من الأهل للزيارة. الشيء الذي كان يغضب أمي كثيرا. وبالنضال والتحدي حققت بعض المطالب كزيارة الأطفال وبعض المطالب المشروعة الأخرى.

يوما بعد يوم، ومع استمرار الوقت اعتادت أمي على وجود أخي في السجن، ولكنها لم تتقبل المعاناة والظلم وسوء المعاملة التي تعرض لها مع رفاقه



كانت المعاناة قاسية مع أيضا مع الحراس المسمى «العود» وأعوانه من الحراس الذي كان يحرص على تفتيش كل صغيرة وكبيرة، ويسهر على حرمان أخي ورفاقه من الكتب، ومن المسائل الضرورية والمهمة التي كان بحاجة إليها ولم تكن ممنوعة، كما كان يحرص على تحديد من يدخل من الأهل للزيارة. الشيء الذي كان يغضب أمي كثيرا. وبالنضال والتحدي حققت بعض المطالب كزيارة الأطفال وبعض المطالب المشروعة الأخرى.

كمعتقلين وتعرض لها العائلات خارج السجن. هذه الأوضاع جعلت المعتقلين أكثر صلابة ومواجهة للجلاد وكانت سببا في تحقيقهم لبعض المكاسب.. نعم المعتقل يناضل من الداخل من وراء القضبان بالإضراب عن الطعام، والأمهات بقوة صامدة تناضلن من الخارج بكل الأشكال وطرق كل الأبواب كالجرائد والنقابات والهيئات الحقوقية لدعم الأبناء بالداخل. بعد قضاء فترة زمنية ليست بالبسيطة بسجن اغبيلة انتقل مخاض الأسرة إلى السجن الفلاحي بسطات «عين علي مومن»، فازدادت المصاريق والمعاناة. إلا أننا كنا نحظى ببعض الامتيازات كالزيارة المباشرة وعناق فلذات أكبادنا وتمتع الشباب بعدة مطالب، الشيء الذي كان يفرح قلوب الأمهات. أثناء سفرنا إلى مدينة سطات كل سبت في الصباح الباكر كنا نركب أول حافلة، كانت العائلات منسجمة فيما بينها، وكان سائق الحافلة يحسن معاملتنا جيدا ويهتم بنا كأننا من أقاربه. هكذا استمرت الرحلة إلى حين عودة المعتقلين إلى سجن اغبيلة وعودة المعاناة من جديد إلى أن انتهت مدة الحكم الجائر والإفراج عنهم كل حسب عقوبته.



في فترة الاستنطاق، كان هناك حدث بالغ التأثير على أخي، حيث تم تهديده بالغرق في بحر مريزكا قرب مسجد الحسن الثاني. حيث وضعوه فوق صخرة والبرد قارس والرياح شديدة. وهو يرتعش من البرد لإرغامه على الاعتراف بعلاقته مع الرفاق وذلك وفقا لنشاطه المرتبط بالطلبة القاعديين بعين الشق وجمعية الطريق بالحي الحسني. وكان لهذا التهديد أثر عميق وبالغ الأهمية في نفسية المسكين. مرت محاكمة الأبرار بجلسات متعددة وتهم ملفقة لا أساس لها من الصحة. كما عرفت استفزاز المعتقلين وعائلاتهم

النوستالجيا السياسية

نور الدين موعايب

تسكن الإنسان في أحايين معينة، نوستالجيا تيسر له أن يطرب إلى سالف الأيام، الأيام الغر، وقد يكون موضوع الحنين هو الثالوث الذي تغنى به الشاعر طرفة: الكميت، الحرب، والبهنة، أو ما عُرف في ذائقة النقد الأدبي، العربي: المثلث البائي: الشرب، الحرب، الحب. وهو تنفيس عما يعترى النفس من شروخ وانشطارات، فإذا هو عاجز عن مواجهة رهانات الحياة العامة، وربما توهم أن استعداء (العين قبل الدال) الماضي والاستقواء به هما ما يمثل ضماده، تربيانه / بلسمه، في حين أن ذلك لا يعدو كونه منحى هرويبا، انهزاميا لا يساوي قلامة ظفر.. إلا أن الملاحظ الأريب ليستثنى، بحق، استدعاء الذاكرة المناضلة بمختلف أطرافها، السياسية والنقابية بما في ذلك قضايا الكليات والجامعات والمدارس... وأذكر أن أستاذنا جامعيا، مصريا اعترف بأن الجامعة لا تقتصر على الكرايس والإقلام والمحاضرات.. وإنما هي أنشطة وثيقة الصلة بهوم الجماهير الشعبية، وهذا هو بعدها التنويري الأملعي، قياسا على أن الحياة ليست زقا وخمرة، كأن الأستاذ أراد أن يقول: إن الحياة أرقى من أن تنحصر في بناء المعارف، يقول أبو الطيب:

الخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم
البيت الشعري الذي أثار حفيظة الشاعر أبي فراس (ابن عم سيف الدولة)، فقال حائقا، مستشيطا: «وماذا تركت للأمير؟!»
وعندي أن الحنين يمكن أن يحين، ويرهن بغربة السلوكات، وتنخيل المواقف سعيا إلى اجترار البدائل الممكنة من مخاضات الحركات الاجتماعية المتجزئة؛ إذ لا يجدي (البكاء على الأطلال) فتبلا. وقد تتحول النوستالجيا من مجرد آلية دفاعية إلى سلوك مرضي إذا لم تتدثر بالقراءة الناقد، التي تدرأ أي تفكير سلفي يريده كما قال سلامه موسى: «أن يصلح ما أمامه بما وراءه»... لذلك أحجى ألا يكون سليل الرومانسية، أو حفيد اليوتوبيا.
وكما يُوظف الحنين توظيفات سوسيوسيكولوجية، يُوظف أيضا توظيفات سياسية، تصل إلى حد رثاء أنظمة سياسية لم تجد سوى القمع والقهر وشتقاتها (غداة الحراك العربي تمثيلا لا حصرا).

يقول خالد حنفي علي:
«أخذ الحنين إلى الماضي بعدا توظيفيا في المجال السياسي، أي يستخدمه القادة والجماعات والدول لتحقيق أغراض سياسية في الحاضر من قبيل تعزيز الهويات والتماسك الاجتماعي، أو نيل تأييد شريحة من الناخبين، أو شرعنة أنظمة سياسية عبر وصلها بسياسات نجحت في الماضي، كي تستمد الدعم الاجتماعي..»
(مقالته: النوستالجيا السياسية بين المآزق والمآلذ.. 01/31/ 2023).

هكذا أضحت النوستالجيا ركنا من أركان ماهية هذا الخطاب السياسي و/أو ذلك، فليس غريبا أن يردد Pierre Mache- rey: «الخطاب ملفوظ فيه حاجة إلى تأويل»، وبخاصة في المجتمع العليل. وحسبي من الأدبيات قول شاعر الأمراء (وليس أمير الشعراء) أحمد شوقي في مطلع بائنيته:
الله أكبر كم في الفتح من عجب
يا خالد الترك جدد خالد العرب

دجنبر 2023

وحيد يقف العامل
الآن...
ساعتين أو ثلاثة . بل حتى الالف
لا يهم
في هذا الليل
والنجوم كأنها دموع أم
تبكي على اولادها المقهورين

وقصيدة مهداة للرفيق السرفاتي في
الصفحة 180
يعيش أهل بلدي
الفقراء
أمثالي
من يعملون ليل. نهار
من أجل لقمة خبز
وكتاب
وحياة شرف
يعيش اهل بلدي
العمال
أمثالي
الرجال الشرفاء.

وينبغي الإشارة ان الكاتب كان ذو ثقافة واسعة بالعربية والفرنسية. ويكفي الإشارة لبعض المتون القوية التي كان يلتهمها بؤس الفلسفة لماركس وهيجل وتحطيم العقل لجورج لوكانش والأمير الحديث لغارموشي ويطول الحديث عن هذه المراجع من امهات المصادر العلمية الرزينة والتي لا يقتحم صفحاتها الطويلة الا من كانت له عدة فكرية وفلسفية وفي شتى المعارف.

يقتنى الجريدة او المجلة والرواية والكتب الفكرية الفلسفية والسياسية. فهو قارئ نهم. هذا الملاد الفكري والروحي لا مفر منه ولو على حساب غذائه ومصاريق أسرته.

هذا البوح اليومي يختم عادة وان جاز تسميته بخلصة شهرية. تكون بمثابة نقد لاذع. يمتد من غلاء المعيشة ويتمدد ليشمل النخبة السياسية المعارضة وتقلباتها الحزبية. ويقصد هنا دون مراوغة بالمقام الأول الحركة الوطنية من خلال الطيف السياسي المعبر عنها الاتحاد الاشتراكي. يعتبرها متديبة. بحكم انتمائها الطبقي للبورجوازية الصغيرة. ويطال هذا النقد ايضا المسؤولين النقابيين ويصفه بالانتفاعيين. خاصة في المركزية النقابية. الاتحاد المغربي للشغل. كما يوجه جام غضبه للجميع ويعتبر التحليل السياسي في المقاهي لا يجدي فتبلا ان لم يترجم لفعل مادي في لحمه طبقية واعية بذاتها. وهو مجرد اوهام للاستهلاك سرعان ما يتبخر. هذا الانسياب السردى شخرقة حين بين الفينة والاخرى قصائد شعرية حين تجود قريحة الكاتب بقرض شعري. انه شعر عمالي خالص قلبا وقالبا. يصور المناساة ويفتخر بانتمائه. ويعد ما يوجد به عطاؤهم. من خيرات تذهب سدى للمنتفعين الانتهازيين. ولا بد هنا للوقوف على بعض الشذرات الشعرية. فعلى ظهر الكتاب قصيدة عنوانها في قطار 252 استشهد بها غير كاملة.

عبد اللطيف طردي

نادرة هي الإبداعات العمالية في جل الأجناس الأدبية المغربية. الا من بعض الانفلاتات كيومييات خبز حار لكاتبها بناني محمد الحسن الذي دأب على تدوين يومياته. وذلك ان اسعفه مزاجه وجسده المنهك. ذلك الجحيم اليومي له وأمثاله من السككين. والممتد من 23 أكتوبر 1977 الى 30 يناير 1981 يحكي كيف يستيقظ في الصباحات الباكرة سواء بيته بالبخور السوداء نقطة الانطلاق من الدار البيضاء مسافرين كمسؤول عن مؤخرة قطارات الفوسفاط او السلع. او يقضي ليله في مرقد العمال في كل من خريكة والقنيطرة وبن جريبر ومراكش. هذا الامتعاض اليومي والمهني نتيجة طول الساعات والاعطاب التي تصيب القطارات. في زمن قد ولى. فتتضاعف ساعات العمل. تاهيك عن سوء أحوال الجو من صقبع او تسرب المياه الى المقطورة. هذا العذاب ماكان ليخفف من وطأته سوى ذلك الايمان القوي للمستخدم بانه يقدم خدمة جلييلة لبلده. والسادد وان حكي بصيغة المفرد المتكلم فهو ضمير هؤلاء اي معذبي القطارات من رفاقه. هذا الحكي الروتيني وما يحمل في طياته من بؤس وشقاء. ربما كان نوعا من التصعيد او التنفيس. انه يعيش وعيه الشقي. ورغم صنك المعيش وضيق ذات اليد نتيجة هزلة حوالة تبدو ضعيفة امام متطلبات العيش. ورغم ذلك فهو يضطر ان

أمم جداري

عبد الخالق فوزي

ها أنا اجلس أمام جداري
أحارب سوداوية أفكار
لأنظم بعضا من أشعاري
وأدعها تحلق خارج أسواري
إليك يا عزيزتي إقراري
بضعف يحطم إصراري
ساعلق جميع أسفاري
وأفتح معك باب الحوار
قررت البقاء في ديار
أحجز لك مكانا جوار
وأشاركك جل أسراري

وأعزز بك حسن اختياري
فأزجي أسباب الشجار
وتخطي نشوة الانتصار
وتفهمني كنه انتظاري
ثم تقبلي مني اعتذاري
أراك تلعبين معي بالنار
تعاملين عشقي باستهتار
وتقمصيني أسخف الأدوار



اصدارات:

محمد هاشم:

النضال النقابي في صفوف الطبقة العاملة الفلاحية معركة مستمرة، لم تصل في نظري إلى مستوى تحديات الصراع ضد الاستغلال والاستبداد، لكن النقابة تشق طريقها بإصرار لتحقيق هذا المستوى

شكرا لهيئة تحرير الجريدة عن استضافتي، وتحية للرفيقات والرفاق الساهرين على استمرار وجودها وصمودها كأحد الاصوات القلائل التي تكشف عن اوضاع الطبقة العاملة وعموم الأكاديين وتعبر عن طموحهم في بناء مجتمع خال من استغلال الانسان للإنسان. من أجل تحقيق هذا الطموح النبيل من الضروري بالنسبة لمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي الاطلاع على تشكل الطبقة العاملة المغربية ومعرفة مكوناتها وخصائصها واطرافها الاقتصادية والاجتماعية ومواقع اشتغالها ومعاناتها من الاستغلال ومواجهتها وصراعها الدائم ضد الاستغلال والاستبداد. في هذا الاطار سأحاول الإجابة عن الاسئلة المطروحة المتعلقة باليد العاملة الفلاحية باعتبارها من الفئات الاساسية للطبقة العاملة ونظرا ، كذلك، لدورها في رفع تحديات الصراع الطبقي ضد الاستغلال والاستبداد وفتح آفاق التغيير في اتجاه تحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الانسانية.



ولغته وثقافته وتهجيريه من أرضه ليحتمي بالجبال او ليصبح أجيرا كما أسلفنا ذكره.

■ عرفت البادية المغربية خلال الاستعمار المباشر تغفل الاستغلال الرأسمالي واستمر خلال الاستقلال الشكلي، ما ظروف اشتغال الطبقة العاملة في ظل هذا الاستغلال؟

● كما ذكرت سابقا تعيش اليد العاملة الفلاحية سواء عمال أو فلاحين الاستغلال والتهميش والإقصاء ويمكن تصنيفهم في خانة الفقراء والمعوزين.

فالنسبة للعاملات والعمال الزراعيين فإنهم يتقاضون أجورا زهيدة حيث لا يتم حتى احترام الحد الأدنى اليومي للأجور البالغ 88.58 درهم، والذي يقل في نفس الوقت عن الحد الأدنى للأجور بالقطاع الصناعي المحدد في 16.32 للساعة اي 130.56 درهم في اليوم وهذا تمييز قانوني مازال ساري المفعول في بلادنا ويعانون من هشاشة التشغيل بشكل كبير أضف إلى ذلك غياب الحماية الاجتماعية سواء بالنسبة من الوقاية من حوادث الشغل وحوادث التنقل ومن مخاطر استعمال المبيدات أو التقاعد. ويكفي أن نعرف أن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يشمل فقط 16 في المائة من مجموع أجراء القطاع الفلاحي، لتكون فكرة عن فقر ومعانات العاملات والعمال الزراعيين. هذا دون أن ننسى قساوة الشغل وظروفه

الزراعية. ويصلح هذا التعريف لاستثناء ملاكي الأراضي الكبار أو الشركات الفلاحية، والذي اصنفهم كمستثمرين في القطاع الفلاحي لانهم لا يرتبطون بالأرض وكثيرا ما يستثمرون في أراضي لا يعرفون حتى موقعها. وفي هذا الصدد أذكر في ما جاء في تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وأفاق 2025 بالفرنسية حيث نقرأ ما يلي : اقلية من الفلاحين يملكون مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية. هذا القطاع موجه أساسا للتصدير ويرتكز على العمل المأجور اقل من 1000 ملاك أو فلاح يراقب ما يقدر ب500000 هكتار (120000 هكتار منها مسقي بشكل حديث). أي ما يعادل 9 بالمائة من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة و15 بالمائة من الأراضي المسقية، ما يقرب من 100 من هؤلاء الملاكين يملكون ربع اعداد من الابقار والأغنام المستوردة تحضي بأحدث طرق التربية.

إذا كان العمال الزراعيون مكونا متجانسا باعتبارهم أجراء يعملون بأوامر مشغلهم فإن الفلاحين ينقسمون إلى فلاحين بدون أرض وفلاحين صغار وفلاحين متوسطين وانشغالاتهم تكون حسب الزراعات التي يمارسونها أو طبيعة تربية المواشي التي يزاولونها. ويبقى الفلاحون مكون متاصل مارس الفلاحة في إطار نمط الإنتاج القبلي قبل أن يتم تفكيك أصوله وفصله عن تراثه

■ تشكل اليد العاملة الفلاحية فئة من فئات الطبقة العاملة المغربية، ما ظروف تشكلها؟ وما مكوناتها الأساسية؟

● اليد العاملة بالقطاع الفلاحي و ما اسميه عاملات وعمال الأرض تقدر ب 40 في المائة من مجموع اليد العاملة وازيد من 73 في المائة في العالم او المجال القروي، تضم مكونين أساسيين نجمعهما المعاناة والاستغلال والتهميش والحكرة ويختلفان في طبيعة الاستغلال ومواقع الإنتاج والعلاقة الشغلية وهما العاملات والعمال الزراعيين والفلاحين والفلاحات.

يقدر عدد المكون الأول، اي العاملات والعمال الزراعيين، حسب تقديرات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بمليون فرد ويمكن اعتبار هذا المكون العمود الفقري للفلاحة الصناعية الموجهة للتصدير التي تبنتها الاستراتيجية الفلاحية المتبعة. ولقد زادت أهمية دور هذا المكون منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر الذي ضاعف الاستثمارات العمومية والخاصة حيث وصل مجموع الاولي الى 43 مليار درهم بين سنة 2008 و2017 وفي نفس الحقبة وصل مجموع استثمارات القطاع الخاص 56 مليار درهم. وللرجوع لظروف تشكل هذا المكون يجب ان نستحضر دخول الاستثمار وخاصة الفرنسي حيث جعل من الاستحواذ على اجود الاراضي الفلاحية واستقدام الاف المعمرين ركيزة اساسية للسيطرة والتسلط وإنتاج حاجيات التروبول الغذائية. وكان من الطبيعي أن يتطلب هذا النمط الرأسمالي الجديد في الإنتاج الفلاحي الذي أتى به الاستثمار عدد كبير من الأيادي العاملة المغربية. وقد تمكن المستعمر من توفير العمال الزراعيين بعد ان تم تفكيك القبائل المغربية ومواجهة مقاومتها بالنار والحديد، و التي لم يتم اخمادها الا بعد ما يقرب من 20 سنة من تاريخ دخوله الرسمي، وذلك بجرمان الاف الفلاحين من اراضيهم واجبارهم على العمل كأجراء في ضيعات المعمرين.

بالنسبة للفلاحين مازلنا نعتمد على الاحصاء الفلاحي لسنة 1996 الذي حدد عددهم في مليون ونصف. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى قدم هذا الاحصاء (28 سنة) مع العلم ان وزارة الفلاحة قامت بالاحصاء الفلاحي سنة 2016 والذي مازال مجمدا ولم يتم نشره مما يفقدنا أهم الوسائل التي تمكننا من رسم صورة واضحة على وضع القطاع الفلاحي وآفاقه المستقبلية وقبل ان اتطرق لطبيعة هذا المكون لابد من التذكير في التعريف الذي جاء في المادة الأولى للإعلان الأممي لحقوق الفلاحين الذي يعرف الفلاح (رجل امرأة الأرض) الذي تربطه علاقة مباشرة وخاصة مع الأرض والطبيعة من خلال إنتاج الغذاء و/أو المنتجات الأخرى

والتحرش الذي يتعرض له العاملات. أما في ما يخص الفلاحين فإن مشاكلهم متعددة وترتبط أساسا بقضية الأرض والماء والتمويل والتسويق والتأطير والحماية الاجتماعية التي أصبحوا يتخبطون في مشاكلها منذ دخولها حيز التطبيق حيث إن نسبة من يؤدي واجب الإنخراط في الصندوق الوطني الضمان الاجتماعي هي 3.14 في المائة، والذين يمكن أن يستفيدوا من بعض التغطية ان وجدت في متناولهم فضاءات ووسائل العلاج علما بان اغلبهم يسكن في مناطق مهمشة وبعيدة عن هذه الفضاءات. ويستحق موضوع الحماية الاجتماعية المتعلق بالفلاحين وقفة خاصة .

■ عانت البادية المغربية من اشتداد الاستبداد المخزني لجعلها بعيدة عن الصراع الطبقي، وهو أمر يبرز أهمية الطبقة العاملة الفلاحية في أي صراع ، هل كان النضال النقابي داخل الطبقة العاملة الفلاحية في مستوى تحديات الصراع ضد الاستغلال والاستبداد؟

● إن النضال النقابي كما هو متعارف عليه حركة اجتماعية حديثة نسبيا في القطاع الفلاحي حيث انطلقت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي منذ تأسيسها سنة 1991 في التنظيم النقابي للعمال الزراعيين العاملين بالشركات الفلاحية التابعة للدولة آنذاك ليصبح اليوم مجموعة من المناطق الفلاحية لتصبح النقابة الأولى الأكثر تمثيلية للعمال الزراعيين حاليا. كما شرعت في تنظيم الفلاحين الكادحين لكن التأطير النقابي لهم مازال متواضعا. إن هذا الوضع النقابي وسط القطاع الفلاحي الذي يبقى محدودا في نظري رغم تضحيات المناضلات والمناضلين النقابيين، على اعتبار ان العمل النقابي الديمقراطي التقدمي تتم مواجهته من طرف الباطرونا الزراعية بشراسة وتعمل كل ما بوسعها لتصفية المكاتب النقابية في مهدها، كما تلجا الى اللوائح السوداء لتسجيل العمال المناضلين النقابيين لحرمانهم من العمل اينما حلوا وارتحلوا. أما العمل النقابي وسط الفلاحين فيكاد أن يكون محرما حيث لا تطبق وزارة الفلاحة السماع به عسك الاعتراف به. ويبقى النضال النقابي معركة مستمرة لم تصل في نظري إلى مستوى تحديات الصراع ضد الاستغلال والاستبداد لكن النقابة تشق طريقها بإصرار لتحقيق هذا المستوى وتقوية التنظيم العمالي الفلاحي ليساهم العمال الزراعيون والفلاحون الكادحون إلى جانب الفئات الأخرى من العمال في تحقيق مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية.



من وحي الاحداث

من المسؤول عن تبذير الثروة المائية؟

اليتي الحبيب

عندما يطرح هذا السؤال على الدولة وأجهزتها يتم الجواب المبتذل والقاتل بالجفاف وتوالي سنواته وأيضا إلقاء اللوم على استهلاك الماء في الحمامات وغسل السيارات وربما حتى الوضوء... في جوبنا المركز نعتبر ظاهرة الجفاف معطى بنيوي وموضوعي يلزم التعامل معها تعاملًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سديدا. وعند تمحيص أسباب تبذير الثروة المائية وتفاقم مظاهر الجفاف والتصحر نجد أنها الاختيارات الكبرى لنمط إنتاج الرأسمالية التبعية ويتجلى ذلك في:

1+ الاعتماد على الفلاحة والزراعات التصديرية الأكثر استهلاكاً للماء. كاد النظام المغربي أن يطلب براءة الاختراع في تبذير الماء. وسمي الحسن الثاني بالملك الباني باني السدود. وبما أن الأمور بخواتمها فالمغرب اليوم هو بلد العطش والتبذير.

- زاكورة تصدر الماء معلب في الدلاح الى مناطق سقوية وبها نصيب من الماء. - سوس يصدر الماء إلى أوروبا معلب في البرتقال والطماطم والخضر ... العطش يخرج الناس في المظاهرات والمسيرات لأنهم لم يجدوا شربة ماء.

2+ مشاريع صناعية خرقاء وعلى رأسها مشروع نقل الفوسفات عبر تقنية الأنابيب من خريكة إلى الجرف الأصفر. إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بجمع مازن واستنزاف الفرشة المائية لمنطقة صحراوية أصلا.

3+ السياحة وبنيتها التحتية من مساح وملاعب الكولف ومساحات خضراء محيطة بالفنادق والاقامات السياحية الكبيرة جدا.

5+ سوء التدبير واتعدام الكفاءة في سياسة السدود العرجاء والتي اعتمدت على وحدات كبيرة جدا من دون صيانة ومحاربة تراكم الأوحال والظمي أصبحت بسببه تلك المنشآت لا تؤدي دورها الأصلي.

إنها اختيارات دولة وهي المسؤولة عن هذا العجز الخطير ويتم تحميله إلى الجفاف ا والى استعمالات عادية وضرورية للمواطنين والمواطنات.

لذلك نرى الدولة تتخبط أمام المشكل وهي عاجزة على مواجهة الأسباب الحقيقية لنذرة الماء ومخلفات الجفاف. تكتفي الدولة بالضبط الإداري، عبر أجهزة وزارة الداخلية وإصدار الدوريات والتعليمات، التي تعقد الظاهرة ولا تساعد على حلها الجذري. في اعتبارنا ما لم تتوجه السياسات العمومية والمائية لتناول النقاط الخمسة المشار إليها أعلاه، سيستمر الوضع في التفاقم وسيتم نسيان الدوريات والتعليمات كل حصلت زخات مطرية المحدودة الأثر.

طلبة الطب في المغرب:

نضالات متواصلة من ملفهم المطلي وضد القرارات الأحادية لوزارتي التعليم العالي والصحة



جمال براج

وغياب المستشفيات الجامعية للتدريب الاستشفائية في كليات أكادير والعيون وكلميم وبني ملال والراشدية والتعويضات الهزيلة عن مداومات النهارية والليلية... إلى إصرار الطلبة على تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة والتي تتمحور أساسا، حسب اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان، حول المحاور التالية:

-الرفض القاطع لتخفيض مدة التكوين من 7 الى 6 سنوات إلى حين إصدار النصوص التنظيمية والقانونية المؤطرة.

-معالجة المشاكل والتقييدات الإدارية المتعلقة باختيار ومناقشة الأطروحات.

-عدم إلزامية مواد طب الأسرة لنيل شهادة الدكتوراة في الطب.

-إعادة النظر في ظروف التكوين خلال السلك الثالث وهيكله هذا السلك باشتراك اللجنة الوطنية وإعادة النظر في الوضعية القانونية للطبيب المقيم داخل وخارج مؤسسات التدريب الاستشفائية.

-إعادة تهيئة مؤسسات التدريب الاستشفائية لطلبة طب الأسنان.

-وضع مرجع عام وطني موحد في جميع الكليات للتكوين النظري لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان.

-هيكله الشق التطبيقي للتكوين عبر وضع دفتر تحملات للتدريب الاستشفائية وتحديد عدد المتدربين بكل مصلحة استشفائية وإنشاء لجنة مؤطرة للتدريب بكل كلية.

-ضمان حق الطلبة في التغطية الصحية والحماية من حوادث الشغل والأمراض المهنية.

-إعادة النظر في قيمة التعويضات عن المهام (تعويض هزيل يقدر بـ 21 درهم) ومعالجة طريقة صرفها بجعلها شهريا بدل الدفعات.

وتجدر الإشارة الى أن كليات الطب والصيدلة تعرف ، كغيرها

يوصل طلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان بجميع الكليات بالمغرب معركتهم النضالية منذ بداية موسم 2022/2023، واستمرت خلال موسم 2023/2024 على شكل وقفات ومسيرات داخل الكليات ومقاطعة الدروس النظرية والتطبيقية والتدريبات الاستشفائية، مع استثناء المداومات النهارية والليلية. وقد توج ذلك بإنزال وطني أمام البرلمان بالرباط بتاريخ 7 دجنبر 2023 وإضراب وطني بتاريخ 7 و8 دجنبر 2023 لإسماع صوتهم أمام الرأي العام والمطالبة بفتح حوار جاد ومسئول مع هيئتهم الممثلة وهي اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان.

وأمام تعنت وزارتي التعليم العالي والصحة في التجاوب الإيجابي مع الملف المطلي للطلبة ونهج سياسة صم الأذان قرر الطلبة الدخول في خطوة تصعيدية جديدة تتمثل في مقاطعة جميع الامتحانات والتدريب الاستشفائية والدروس النظرية ابتداء من 16 دجنبر 2023 ، وتنظيم إنزال وطني جديد أمام البرلمان بتاريخ 19 يناير 2024، كان من المقرر تحويله إلى مسيرة نحو مقر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لكن السلطات قامت بمنعها.

وتعود أسباب هذه المعركة، بالإضافة الى رفض الوزارتين لفتح حوار جاد ومسئول مع ممثلي الطلبة و تنصل الوزارتين من التزاماتهما السابقة ونهج سياسة صم الأذان والتنزيل العشوائي لقرارات وزارية أحادية و عشوائية ومنها على الخصوص تقليص مدة التكوين من 7 سنوات إلى 6 سنوات في غياب النصوص التنظيمية والزيادة غير المقننة لعدد الوافدين الجدد في غياب القدرة الاستيعابية للكليات الموجودة